كـلـمـة الـعـدد

المدن الفلسطينيّة في إسرائيل: ما بين الماضي والحاضر والمستقبل

أريج صبّاغ-خوري*

يتناول هذا العدد من "جدل" المدنَ الفلسطينيّة التي جرى الاستيلاء عليها خلال نكبة عام 1948 وبقي فيها سكّان فلسطينيّون، وهي: يافا، واللدّ، والرملة، وحيفا، وعكّا. أصبحت هذه المدن تُسمى اليوم بأسماء مختلفة، حيث يشكّل المصطلح "المدن المختلطة" أحد المصطلحات السائدة بين السكّان الفلسطينيّين الذين يعيشون في هذه المدن اليوم. بينما ترى أغلبيّة اليهود الذين يقطنون فيها هذه المدنَ مدنًا يهوديّة.

يتناول العددُ، باقتضابٍ، الدَّوْرَ الذي كانت قد بدأت تقوم به المدن الفلسطينيّة قبل عام 1948، ويطرح عددًا من الأسئلة، على سبيل المثال: كيف تعاملت الحركة الصهيونيّة مع المدينة الفلسطينيّة، وكيف رأتها؟ ما هي السياسة أو السياسات الإسرائيليّة التي تنتهجها المؤسّسات الإسرائيليّة والمستوطنون اليهود في بعض هذه المدن؟ ما هي أوضاع الفلسطينيّين فيها، وما هي رؤيتهم للسياسة الإسرائيليّة تجاههم، وما مكانتهم في هذه المدن، وكيف يحاولون المحافظة على البقاء الجماعيّ فيها؟

رغم أنّ تدمير الحياة المدينيّة في فلسطين يشكّل أحد الجوانب المهمّة للنكبة، فإنّ الدراسات التاريخيّة المرتبطة بتاريخ هؤلاء الذين بقوا فيها، أو هُجّروا إليها لم تكتمل بعد. ورغم ظهور بعض الأبحاث الفلسطينيّة التي تطرّقت إلى تاريخ هذه المدن، فإنّ تاريخ الفلسطينيّين الذين بقوا فيها -ولا سيّما في السنوات الأولى المؤسِّسة للاستيلاء على هذه المدن- لم يُكتَب بعد على نحوٍ معمّق. وفيما تطرّقت بعض الأبحاث إلى التطهير العرْقيّ لهذه المدن، نجد أنّها قد تعاملت مع الطرد لا مع البقاء، ومع السياسات الإسرائيليّة لا مع البقاء الفلسطينيّ في هذه المدن والتجربة التي مرّوا بها في كلّ مدينة من تلك المدن الخمس. كذلك لم تَحْظَ مسألة المدن الفلسطينيّة بحيّز مركزيّ في الخطاب السياسيّ للقيادات الفلسطينيّة داخل إسرائيل.

لن يَفِيَ هذا العدد حول المدن الفلسطينيّة المدنَ حقَّها، غير أنّه محاولة لفتح ملفّ المدن الفلسطينيّة وأوضاع الفلسطينيّين الذين يعيشون فيها. وكان مركز "مدى الكرمل" قد ساهم، عَبْرَ مجلّة الدراسات الفلسطينيّة، بعددٍ حول مدينة يافا وتاريخها (انظروا العدد: يافا مدينة تختصر وطنًا)، إيمانًا منه بأهمّيّة التعامل الفلسطينيّ مع تاريخ هذه المدن وواقع الفلسطينيّين فيها. وعليه، فقد خصّصنا هذا العدد من "جدل" لتاريخ وحاضر بعض هذه المدن، وتطهيرها العرْقيّ من أغلبيّة سكّانها، وتأثير غيابها على المشهد الثقافيّ الفلسطينيّ وإمكانيّات تنظيم المجتمع الفلسطينيّ بداخلها، كمساهَمة في طرح موضوع المدن الفلسطينيّة بقوّة أكبر، وكجزء من إحياء النقاش حولها وحول تاريخها.

تشكّل مقالتي "الفلسطينيّون في المدن الفلسطينيّة في إسرائيل: واقع كولونياليّ استيطانيّ"، في هذا العدد، خلفيّةً عامّةً حول السكّان الفلسطينيّين الذين يعيشون في هذه المدن، ومنابع تسمية المدن الفلسطينيّة بـِ "المدن المختلطة"، والسياسات الكولونياليّة الاستيطانيّة لدولة إسرائيل الهادفة إلى محو تاريخ هذه المدن وتقليص عدد السكّان الفلسطينيّين فيها وإقصائهم عن حيّزها، وخصوصيّة الفلسطينيّين الذين بقوا فيها بالمقارنة مع سائر السكّان الفلسطينيّين. تدّعي المقالة أنّ هناك عودة إلى التعامل مع التاريخ الفلسطينيّ لهذه المدن وطرحه في "الخطاب السياسيّ الرسميّ" عند التعامل مع دولة إسرائيل. ذلك الحضور المجدّد للتاريخ الفلسطينيّ يرتبط بالتنظيم الجماعيّ للفلسطينيّين القاطنين فيها من خلال الأُطُر والجمعيّات التي تعمل بداخلها، وكذلك من خلال نشاط الأحزاب العربيّة فيها، فقد ظهر ذلك جليًّا -على سبيل المثال- في خطاب بعض الأحزاب السياسيّة العربيّة في انتخابات السلطات المحلّيّة في تشرين الأوّل هذا العام (2013) من خلال إحضار تاريخ هذه المدن إلى الحملة الانتخابيّة.

تتطرّق مقالة **جويل بينين** إلى نوع العلاقات التي سادت بين الفلسطينيّين واليهود في بعض المدن خارج تأثير الحركة الصهيونيّة على الوجود اليهوديّ في فلسطين. يدّعي الكاتب أنّ الوجود اليهوديّ الأساسيّ في فلسطين كان في المدن، وكان مبنيًّا على علاقات التعايش بين اليهود والعرب. من خلال هذه المقالة، يصوّر لنا بينين صورة من لحظة تاريخيّة سبقت سيطرة المشروع الصهيونيّ على الوجود اليهوديّ في المدن، وبذلك تطرح مقالته سرديّة تاريخيّة مختلفة للوجود الفلسطينيّ اليهوديّ في حيّز مشترك. ومن خلال التطرّق إلى التاريخ، تطرح المقالة أمامنا إمكانيّة بديلة لتناول وجود عربيّ ويهوديّ في حيّز مشترك في هذه المدن خارج منظومة الأيديولوجيا الاستيطانيّة. كذلك يتطرّق بينين إلى عمليّة التطهير العرْقيّ التي نفّذتها الحركة الصهيونيّة على روافدها المختلفة في كثير من

هذه المدن، وإلى التطهير العرْقيّ التامّ لمدينتَيْ صفد وطبريّا اللتَيْن تميّزتا بوجود يهوديّ كبير قبل النكبة، وإلى مدينة بيسان. يشير بينين إلى أنّ ما يسمّى اليوم "المدن المختلطة" هو نتاج لتطهير عرقيّ غير مكتمل واستيطان واسع للمهاجرين اليهود الشرقيّين في كلّ من يافا وعكّا واللدّ والرملة. أمّا في مدينتَي القدس وحيفا، ففي الغالب استولى هناك اليهود الإشكناز على البيوت العربيّة.

يأخذنا **جوني منصور** إلى اللحظات التاريخيّة لعكّا وحيفا في ما قبل إقامة دولة إسرائيل، ويعرض، بصورة مقتضبة، تاريخ هاتين المدينتين، في محاولة منه لتسليط الضوء على الحياة الفلسطينيّة التي سبقت النكبة والأدوار الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة التي كانت المدينتان (عكّا وحيفا) قد بدأتا تقومان بها في المشهد الفلسطينيّ. فضلاً عن هذا، يتطرّق منصور إلى أحداث النكبة في هاتين المدينتين، ويرسم صورة للأوضاع الصعبة التي يعاني منها سكّان هاتين المدينتين بسبب سياسة التهويد والإقصاء التي تتّبعها المؤسّسة الإسرائيليّة تجاه هاتين المدينتين وسكّانهما.

أمّا مقالة **حاييم يعكوبي**، فتَسوقنا إلى مدينة اللدّ، كنموذج للتطهير العرْقيّ الذي حدث للمدينة الفلسطينيّة خلال النكبة وبعدها، وللطريقة التي جرى بها الاستيلاء على المدينة وعلى بيوتها ومنع الذين بقوا من العودة إلى بيوتهم. يدّعي الكاتب أنّه على الرغم من سياسات التهويد التي انتُهجت تجاه مدينة اللدّ منذ إقامة دولة إسرائيل، والتي رمت إلى التحكّم بـ"التوازن الديموغرافيّ" بين اليهود والفلسطينيّين، جرت هناك سيرورة مضادّة متمثّلة في هجرة فلسطينيّة داخليّة ونموّ طبيعيّ في صفوف الفلسطينيّين، وهما (الهجرة والنموّ) أمران فرضا تحدّيًا لِـ "التوازن الديمغرافيّ" الذي حاولت دولة إسرائيل المحافظة عليه منذ السيطرة على هذه المدينة. علاوة على ذلك، يدّعي الكاتب أنّ ما يُطلَق عليه "البناء غير الرسميّ" للمساكن الفلسطينيّة والاحتجاجات ضدّ هدم المنازل في اللدّ، من ناحية، وإعطاء خدمات مدينيّة من مختلف الأطر الفلسطينيّة أو الأطر العربيّة اليهوديّة الفاعلة فيها، من ناحية أخرى، شَكّلا بديلاً متحدّيًا لسياسات التخطيط الحكوميّة.

يتناول **دانيئل مونتيريسكو** مدينة يافا التي كانت تسمّى "عروس البحر" حين كانت تشكّل المركز المدينيّ الأكبر في فلسطين. يعرض الكاتب، باقتضاب، عمليّة التطهير العرْقيّ للمدينة خلال النكبة، ومن ثَمّ يصف سياسة المؤسّسة الإسرائيليّة تجاهها، ومحاولات السكّان الفلسطينيّين الحفاظ على

وجودهم الجماعيّ فيها. يصف مونتيريسكو، بمقالته، الظاهرة القائمة في مدينة يافا، وهي ظاهرة الـ gentrification، التي يُقصَد بها تحويلُ أحياء فقيرة في المدن إلى أحياء غنيّة عن طريق شراء عقارات من قِبَل أغنياء وشركات خاصّة. يلقي مونتيريسكو الضوء على نزعتين مركزيّتين في يافا الحاضر: الأولى تتمثّل في النشاط الاستيطانيّ الذي تقوم به حركة مستوطنين، مدعومة من قِبَل سياسات الدولة، بـ"تطهير" الأحياء العربيّة القديمة في يافا من عروبتها؛ والثانية تتمثّل في التحالف بين ناشطين فلسطينيّين ويهود يمكن تصنيف العديد منهم كمن قَدِموا للسكن في يافا تحت مظلّة الـ gentrification. لكن في هذا الصدد، أعتقد أنّ هنالك أهمّيّة لاستحضار السياق الكوليونياليّ الاستيطانيّ الصهيونيّ لفَهْم الظاهرة التي يتحدّث عنها الكاتب، فبخلاف مدن أخرى في العالم تجري فيها عمليّة الـ gentrification وما تحمله هذه الظاهرة من أبعاد طبقيّة، فإنّ العامل الاستيطانيّ القوميّ للدولة وهدفها في تطهير الحيّز الفلسطينيّ يلتقي مع مصلحة أصحاب رؤساء الأموال اليهود، الذين يطمحون إلى جَنْي الربح جرّاء الاستثمار في الأحياء العربيّة الفقيرة.

أمّا **علاء حليحل**، فيرسم لنا المشهد الثقافيّ لدى الفلسطينيّين في إسرائيل في ظلّ غياب المدينة، ويشير إلى أنّ النكبة وغياب المدينة قضى على إحدى ركائز الإبداع الثقافيّ المركزيّة وهي "ساحة المدينة"، التي تحمي الإبداع من "حميميّة الريف"، وهي المكان الذي فيه -في المعتاد- يكون الإنتاج الثقافيّ الزخم، غير مُلْغٍ بذلك إمكانيّات الإنتاج الثقافيّ في الريف، بل مشدّدًا على خصوصيّة "ساحة المدينة" ودَوْرها في الإنتاج الثقافيّ. وبدل المدينة التي هُدِم نسيجُها وجرى تغيير معالمها، حضرت المدن الفلسطينيّة في الذاكرة. هذه "المدينة الفلسطينيّة المتخيَّلة" في الذاكرة هي الدفيئة التي -برأيه- تُؤْوي جيل المثقفين والمثقفات من الفلسطينيّين. فهو يشير إلى أنّ المدينة الفلسطينيّة لم تغب عن عمل المسرحيّين والسينمائيّين؛ فهم حاولوا استحضارها بصورة مستمرّة. وفي ظلّ طرحه لغياب المدينة كساحة، وفي ظلّ ثقافة الريف المشوّهة، هو يطرح بعض التساؤلات المهمّة: "كيف يمكن إنشاء مدينة حقيقيّة من دون ريف حقيقيّ؟ من أين سيأتي كتّاب ومخرجو ومبدعات الجيل الجديد إلى المدينة كي يطرحوا الأسئلة الجديدة، إذا لم يأتوا من ريف حقيقيّ؟".

نحن نرى في هذا العدد افتتاحيّة لطرح موضوع المدينة الفلسطينيّة في إسرائيل، تلك التي بقي فيها فلسطينيّون (يافا، واللدّ، والرملة، وحيفا، وعكّا)، وتلك التي لم يبقَ فيها فلسطينيّون (صفد وطبريّا

وبيسان). هناك مقالات تركز على الجوانب التاريخيّة لهذه المدن، وهناك مقالات تتطرّق إلى حاضر هذه المدن وتَحدّي السكّان الفلسطينيّين للسياسات الإسرائيليّة فيها وإمكانيّات العمل القائمة على أساس ثنائيّ القوميّة بداخلها. ولكن ثمّة أسئلة من المهمّ طرحها والإجابة عنها بعمق: ما هو أفق العمل السياسيّ الذي يطمح سكّان هذه المدن وقياداتهم إلى العمل ضمنه في هذه المدن؟ ماذا حدث للثقافة الفلسطينيّة في إسرائيل في ظلّ غياب المدينة الفلسطينيّة وتضييق الخناق على أفق المدينة التي بقيت ولم يُهجَّر سكّانها؟ ما هي رؤية القيادات الفلسطينيّة لهذه المدن، ودَوْرها الثقافيّ والسياسيّ في ظلّ السيطرة شبه التامّة للمؤسّسة الإسرائيليّة عليها؟ هل القول إنّ الناصرة هي عاصمة الجماهير العربيّة معناه "التخلّي" عن المدن الفلسطينيّة؟ هل أفق المدينة التي نريدها هي المدينة "الباقية"، أم يجب طرح قضايا المدن الفلسطينيّة التي سيطرت عليها المؤسّسة الإسرائيليّة، وعملت على تهويدها - ضمن مشروعها الاستيطانيّ الكولونياليّ- كجزء من إعادة ترتيب العلاقة مع دولة إسرائيل، ومن تعاملنا مع تاريخنا ومع قضيّتنا الفلسطينيّة، ممّا يستدعي فتح ملفّات تاريخ هذه المدن؟ هل هناك رؤية جماعيّة تتعامل مع هذه المدن، ومع الفلسطينيّين الذين بقوا فيها بصورة جماعيّة، أم إنّها ترى في كلّ مدينة حالة خاصّة؟ تلك بعض من الأسئلة التي من المهمّ طرحها ومناقشتها والإجابة عنها على نحوٍ أوسع. ونحن نأمل أنّ هذا العدد من "جدل" سيشكّل محفّزًا في سبيل الاستمرار في طرح هذه القضايا ومعالجتها.

*أريج صبّاغ-خوري هي طالبة دكتوراة في قسم العلوم الاجتماعية وعلم الإنسان في جامعة تل أبيب، وزميلة بحث في مدى الكرمل-المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية.

الفلسطينيّون في المدن الفلسطينية في إسرائيل: واقع كولونيالي استيطاني[1]

أريج صبّاغ-خوري*

يعيش جزء من السكّان الفلسطينيّين في إسرائيل في ما يسمّى اليوم "المدن المختلطة"، وهي المدن التي كانت مدناً فلسطينيّة قبل النكبة، وهَجّرت القوّاتُ العسكريّة الصهيونيّة أغلبيّة سكّانها، ولم يبقَ فيها، جرّاء النكبة، سوى أقلّيّة سكّانيّة فلسطينيّة. في حين أصبح السكان اليهود الذين كانوا فيها، كمدينة حيفا مثلاً، أو توافدوا إليها، الأكثرية العظمى. وهذه المدن هي: حيفا؛ عكّا؛ يافا؛[2] اللدّ؛ الرملة.[3]

سأشير، في هذه المقالة، إلى المدن الخمس المذكورة كـ"مدن مختلطة" بين مزدوجين، وذلك لأنَّ هذه التسمية تغيّب تاريخها الفلسطيني، ولكنني استعملها للدلالة على المصطلح المستعمل اليوم لوصف هذه المدن. وفي الواقع، فإن أوائل الاستعمالات لهذا المصطلح كان من قبل سياسي من الحركة

---

[1] هذه المقالة هي جزء من كتاب سيصدر قريبًا:
روحانا، نديم، وصبّاغ-خوري، أريج (محرران) (2014). **الفلسطينيون في إسرائيل: قراءات في التاريخ، والسياسة، والمجتمع** (الجزء الثاني). حيفا: مدى الكرمل-المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية.

[2] لا تحتفظ يافا، اليوم، بمكانة مدينة مستقلّة كما هو حال المدن الأخرى، فقد ضُمّت يافا إلى مدينة تل أبيب ليصبح اسم المدينة: تل أبيب- يافا.

[3] إضافة إلى هذه المدن، هناك بلدتان تصنَّفان في كتاب الإحصاء الإسرائيليّ الرسميّ السنويّ على أنّهما مختلطتان، هما: نتسيريت عيليت ومعلوت-ترشيحا. نتسيرت عيليت هي مدينة أقيمت، عام 1956، كمدينة "تطوير" يهوديّة على أراضي الناصرة والقرى العربيّة المجاورة (نحو: كفركنا؛ الرينة؛ عين ماهل)، لتُشْرف جغرافيّاً على الناصرة العربيّة، وتمنع توسّعها. وهناك فروق شاسعة بينها وبين الناصرة في البُنى التحتيّة، وجودة المعيشة، ومستوى الحياة، ومساحة الأراضي التي تقع تحت نفوذها. وبسبب شح الأراضي، بشكل عام، وتلك المتوفرة للمشاريع الإسكانية في مدينة الناصرة والقرى العربية المجاورة، وشح المشاريع الإسكانية فيها، بدأ بعض سكّان الناصرة والقرى العربيّة المجاورة الانتقال إلى نتسيريت عيليت والاستقرار فيها. أمّا القضايا والمشاكل التي يعاني منها السكّان الفلسطينيّون في هذه المدينة، فتختلف عن تلك التي يعاني منها سكّان "المدن المختلطة" التي كانت، في الأصل، مدناً فلسطينيّة. أمّا ترشيحا، فهي قرية عربيّة ضُمّت إلى معلوت (وهي بلدة يهوديّة) في منتصف الستينيّات. أصبحت البلدة، بعد ذلك، تُعرف رسميّاً باسم معلوت- ترشيحا. يُشار هنا كذلك إلى أنّ سكّان قرية ترشيحا الفلسطينيين اعترضوا على هذا الضمّ الرسميّ لأسباب مختلفة، منها الخوف من مصادرة أراضي القرية لمصلحة المواطنين اليهود في معلوت.

العمالية اليهودية في سنوات الأربعينيات، في محاولة منه لوصف أوضاع الأقلية اليهودية تحت حكم الأغلبية الفلسطينية (Monterescu and Rabinowitz, 2007). وعادة ما يتعامل اليهود الإسرائيليون مع هذه المدن على أنها مدن يهودية؛ غير إن المصطلح يُستعمل، أحياناً، في العبرية في المؤسسات الرسمية، وفي كتب الإحصاء الرسمية للدلالة على هذه المدن مجتمعة. وفق (Monterescu and Rabinowitz, 2007)، فإنه، ومن خلال مراجعة منهجية لصحيفة الاتحاد اليومية منذ العام 1944 حتى العام 2007، لم يجد الباحثان المصطلح "المدن المختلطة"، وكان التطرق لهذه المدن على أنها مدن عربية. وفق انطباعهما، فإنه على ما يبدو لقد بدأ المصطلح يُستعمل من قبل الفلسطينيين الذين يقطنون في هذه المدن في سنوات التسعينيات كخطوة منهم للجوء إلى لغة الحقوق لعنونة لمخاطبة احتياجاتهم تجاه مؤسسات الدولة والسلطات المحلية في هذه المدن. ورغم أن الباحثين وجدا أن هذه المدن وردت في الصحيفة على أنها مدن عربية، فإن ذاكرة هذه المدن، كمدن فلسطينية وكحيز مديني فلسطيني غابت من "الخطاب السياسي الرسمي"[4] في التعامل مع دولة إسرائيل لسنوات طويلة.[5] وفي الواقع، يمكن رؤية ذلك كأحد تجليات الحالة الكولونيالية الاستيطانية، التي تسعى إلى محو تاريخ السكان الأصلانيين وذاكرتهم من خلال آليات الضبط والرقابة المتواصلة. ومن الجدير ذكره في هذا السياق، أنه، وفي الآونة الاخيرة، تتم إعادة ذاكرة هذه المدن كمدن فلسطينية في "الخطاب السياسي الرسمي" وفي الذاكرة الجمعية الفلسطينية لدى النخب السياسية

[4] أعني بـ"الخطاب الفلسطينيّ الرسميّ" خطابَ الأحزاب، والمؤسّسات السياسيّة الفلسطينيّة، ومؤسّسات المجتمع المدنيّ، في ما يتعلّق بالمطالبة السياسيّة والأجِنْدة السياسيّة التي طوّرتها تلك الأحزاب والمؤسّسات بالعلاقة مع دولة إسرائيل. هذا خلافًا عن الخطاب السياسيّ "غير الرسميّ" والذي أعني به الخطاب القائم في الحيّز الخاصّ، وفي السياسة الداخلية، وفي العائلة، وفي الأدب، والشعر، والفنّ (Sabbagh-Khoury, 2010).

[5] تشير حسن (2008)، في هذا السياق، إلى أن المدينة الفلسطينية، وتاريخها، ودورها غابوا عن الذاكرة الجماعية للفلسطينيين عامة. وأن الوعي القومي الفلسطيني، بشكل عام، تأسس على الذاكرة القروية. وتشير حسن أيضا، إلى أنه، وبسبب تدمير المدن، فقد غابت الحياة المدينية، التي كانت قائمة في فلسطين، عن وعي الفلسطينيين في إسرائيل، وأصبح وعي الفلسطينيين في إسرائيل وعياً ريفياً، حيث بقي الفلسطينيون بدون مدينة، وبدون مركز مديني جماعي. وقد تركز بحثها، بصورة موسعة، في تأثير تدمير المدينة الفلسطينية على مكانة المرأة، وعلى علاقات الجنوسة عند الفلسطينيين في إسرائيل في ظل "غياب المدينة"، ووجود وعي ريفي.

والثقافية عند الفلسطينيين في إسرائيل؛ السيرورة التي من الممكن وصفها على أنها تفكيك الوعي الكولونيالي لدى المستعمَر.[6]

أغلبيّة السكّان الفلسطينيّين الذين بقوا في "المدن المختلطة" كانوا من سكّانها الأصليّين الذين لم يتركوها أثناء النكبة، وإنّما هُجّروا إلى أحياء محدَّدة من هذه المدن، على أمل العودة إلى بيوتهم بعد أن تهدأ الأوضاع. أمّا الجزء الآخر من سكّان هذه المدن، فكان من مهجَّري القرى والمدن العربيّة المجاورة لها، إذ لم تسمح لهم السلطات الإسرائيليّة بالعودة إلى بيتوهم في بلداتهم الأصليّة (Kamen, 1988). على مدار 65 عاماً بعد النكبة، ازداد عدد الفلسطينيّين في "المدن المختلطة"، فقد أخذ بعضُ الأزواج الفلسطينيّين الشباب ينتقلون من القرى العربيّة إلى "المدن المختلطة"، بحثاً عن فرص عمل وحياة ثقافيّة اقتصاديّة أفضل قياساً بما هو قائم في البلدات العربيّة. وكثيراً ما سكن هؤلاء الأزواج في أحياء يهوديّة جديدة. أمّا الفلسطينيّون الذين يسكنون في الأحياء السكنيّة العربيّة، فيعانون من الأزمات والملاحقات الناتجة عن سياسة ترمي إلى تهويد الحيّز والتقليل -إلى أقصى حدّ ممكن- من السكّان العرب في هذه المدن.

تدلّ الإحصائيّات الواردة في مسح، أجرته جمعية الجليل، على أنّ 34.2% من السكّان الفلسطينيّين في "المدن المختلطة"، في العام 2010، كانوا من المهجَّرين (جمعية الجليل، 2011، ص. 86). أما المسح الذي أجري في العام 2004، فيُشير إلى أن 28.2% من السكان الفلسطينيين في "المدن المختلطة" كانوا من المهجرين، وعلى أن 85.9% من السكان العرب المهجرين في "المدن المختلطة" هُجِّروا في العام 1948؛ وَ10.3% هُجّروا بين الأعوام 1949-1967؛ 3.2% منهم هُجِّروا قبل العام 1948، ونسبة صغيرة منهم، تساوي 0.6%، هُجِّرت بعد العام 1967 (جمعية الجليل ومدى الكرمل، 2005، ص. 78).

[6] ومن الجدير بالذكر، في هذا السياق، أن ذاكرة القرى الفلسطينية المهجرة كانت هي أيضا غائبة عن "الخطاب السياسي الرسمي" حتى منتصف التسعينيات تقريبا. حول التحولات التي طرأت على الذاكرة الجماعية عند الفلسطينيين في اسرائيل انظروا: Rouhana and Sabbagh-Khoury, 2014.

تعداد السكّان الفلسطينيّين في "المدن المختلطة"- 2010[7]

الأرقام بالآلاف (إلاّ حين يُذكر خلاف ذلك)

اسم المدينة	عدد السكّان العرب	عدد السكّان اليهود وآخرين	المجموع الكلّيّ	نسبة السكّان العرب
حيفا	27.1	240.9	268.2	%10.1
يافا-تل أبيب	16.2	388.1	404.3	%4
اللدّ	19.1	51.3	70.4	%27.1
الرملة	14	52.2	66.2	%21.1
عكّا	13.88	32.72	46.6	%29.8

بلغ عدد السكّان الفلسطينيّين الكلّيّ في "المدن المختلطة" الخمس (حيفا، اللد، عكا، الرملة، يافا)، في نهاية العام 2010، نحو 90,280، أي ما يعادل 10.55% من عدد السكّان الكلّيّ في هذه المدن، وبلغت نسبتهم من المجموع الكلّيّ لعدد السكّان الفلسطينيّين في إسرائيل نحو 7.2%، إذ بلغ العدد الكلّيّ للفلسطينيّين في إسرائيل، في نهاية العام 2010، حوالي 1,254,600 دون احتساب السكّان العرب في القدس الشرقيّة المحتلّة (وعددهم 296,300)، ولا في الجولان السوريّ المحتلّ (وعددهم 22,900).[8]

[7] المعلومات مستقاة من موقع دائرة الإحصاء المركزية الجدول 2.15 انظروا: http://www.cbs.gov.il/webpub/pub/text_page.html?publ=58&CYear=2010&CMonth=1#100. تم استقاء المعلومات من الموقع الإلكتروني في تاريخ 1 شباط 2013.

8 المعطيات مستقاة من موقع دائرة الإحصاء المركزية: جدول 2.1: http://www.cbs.gov.il/shnaton63/st02_01.pdf، وجدول2.7: http://cbs.gov.il/reader/shnaton/templ_shnaton.html?num_tab=st02_07x&CYear=2011، وجدول 2.15: http://www.cbs.gov.il/webpub/pub/text_page.html?publ=58&CYear=2010&CMonth=1#100. تم استقاء المعلومات من المواقع الإلكترونية في تاريخ 1 شباط 2013.

سياسة إسرائيل الكولونيالية الاستيطانية تجاه المدن الفلسطينية والفلسطينيون الذين يعيشون فيها

تنتهج إسرائيل سياسات كولونيالية استيطانية تجاه الفلسطينيين في إسرائيل. منذ بدء النكبة، عملت إسرائيل، عبر مؤسساتها المختلفة، على محو تاريخ ووجود السكان الفلسطينيين. لوصف هذه السياسات ممكن الاعتماد على مقولة وولف أن "الاستعمار الاستيطاني هو بنية وليس حدثا" (Wolfe, 2006, p. 390). برأيي، فإن هذا الوصف يعكس، بصورة معمقة، طبيعة المشروع الصهيوني في فلسطين، والذي بدأت الحركة الصهيونية بتطبيقه، وهو مستمر من خلال دولة إسرائيل. لا تختلف السياسة العامّة التي تتّبعها السلطات الإسرائيليّة تجاه العرب في "المدن المختلطة" عن سياسة التعامل مع سائر الفلسطينيين في البلاد (بشير، 1998؛ زريق، 1997؛ ضبيط، 2002؛ Yacobi, 2002)، فقد تمّت السيطرة السياسيّة على السكّان الفلسطينيّين في هذه المدن، وهُدمت بنياتهم الاقتصاديّة، وأُتبعوا وأُلحِقوا، كسائر الفلسطينيّين في إسرائيل – في أغلبية مناحي حياتهم-، بالتجمّعات السكّانيّة اليهوديّة (بشير، 1998).

بسبب السياسة الإسرائيلية في التهويد المتعمد تجاه هذه المدن يطلق يفتاحئيل ويعكوبي (2003) على هذه المدن الاسم "المدن الاثنوقراطية"، ويصفانها على أنها تشكل مواقع من الصراع الاثني المستمر، ومن عدم الاستقرار (ص. 674). ورغم تشابه السياسة الإسرائيليّة في التعامل مع الفلسطينيّين في إسرائيل بصورة عامّة، فإنَّ ما يميّز سكّانَ "المدن المختلطة"، إضافة إلى الاضطهاد الذي يعانيه الفلسطينيون، هو كونهم أقلّيّة عربيّة تعيش في مجتمع تسيطر فيه المؤسسة الإسرائيلية، من خلال مؤسساتها المحلية، على جميع جوانب الحياة العامّة، وتحدّد معالم الحيّز العامّ من خلال رسم المشهد الثقافيّ والسكّانيّ والاجتماعيّ والاقتصاديّ والسياسيّ. فبالرغم من أنّ المؤسّسة الإسرائيليّة تسيطر على الحيّز العامّ في القرى والمدن العربيّة الأخرى، من حيث عمليّة التنظيم والبناء والخرائط الهيكليّة والميزانيّات ومسطّحات نفوذ القرى العربيّة ، إلا أنَّ الفلسطينيّين، في هذه القرى والمدن العربيّة يتمتّعون بنوعٍ من الاستقلاليّة والسيطرة على بعض المؤسسات المحليّة، وبالإحساس بحيّز عام عربي، ولو كان محدودًا أو مقيّدًا. وهناك شعور بالانتماء إلى مناخ البلد العامّ،

وبالقدرة على التأثير في سياسة الحكم المحلّـيّ والمشهد العامّ للقرية أو المدينة (وذلك على الرغم من المعوّقات التي تفرزها حمائليّة المجتمع العربيّ وطائفيّته ورجولته)، وهناك أيضاً ممارسات ثقافيّة جماعيّة. هذه الاستقلاليّة النسبيّة، تغيب، بصورة عامّة، أو تصعب ممارستها في أحسن الأحوال، عند الفلسطينيّين في "المدن المختلطة"، لأنّ المؤسسة الإسرائيليّة تنتهج سياسة إقصائيّة مستمرّة تجاههم، وتحاول تضييق الخناق عليهم، وأحياناً تهجيرهم (كما في مدينة عكا، مثلاً) من أماكن سكناهم لتهويد هذه المدن.

إن تنفيذ المشروع الكولونيالي الاستيطاني في المدن الفلسطينية يهدف إلى محو التاريخ والجغرافيا الفلسطينيين، وتحويل هذه المدن إلى مدن يهودية. فبعد أن هَجرّت المنظّمات العسكريّة الصهيونيّة أغلبيّة الشعب الفلسطينيّ، بدأت دولة إسرائيل بمشاريع السيطرة على المكان، وتهويده، من خلال السيطرة على الأرض، وحصر أماكن السكن في القرى والمدن الفلسطينية على أقلّ مساحة من الأرض، وفي حالات أخرى من خلال استمرار عمليّة التهجير (مصالحة، 1997). ففي حين عملت السلطات الإسرائيلية المختلفة، بصورة عامة، على هدم أغلبية القرى الفلسطينية التي تهجر سكانها لمحوها من الوجود، ولمنع عودة اللاجئين إليها، وقامت بهدم القرى والاستيلاء على أراضيها وأملاكها ومحاصيلها،[9] فإن السياسة التي انتهجت إزاء المدن الفلسطينية اختلفت، إلى حد ما، ولم يتم هدمها، وقد تم استعمال البيوت والمباني لتوطين المهاجرين اليهود فيها. وفقا لموريس (2000)، منذ إقامة دولة اسرائيل وحتى العام 1949، فإن 126،000 (66%) من أصل 190،000 مهاجر يهودي وصلوا إلى إسرائيل قد وُطنوا في بيوت فلسطينية مهجورة في "مدن مختلطة" (مقتبس لدى: Yacobi, 2002, p. 175). كما أن هناك بعض البيوت والأحياء التي ما زالت قائمة، وتمكن مشاهدتها، جزء منها مسكون، وآخر يتواجد تحت وطأة التهديد بالهدم بصورة مستمرة.[10]

[9] فيما عدا بعض الاستثناءات، مثل قرية عين حوض، التي تمت السيطرة على بيوتها الفلسطينية، وتم تحويلها إلى قرية فنانين يهودية، أطلق عليها اسم عين هود (Slyomovics, 1998)، بشأن عملية هدم القرى الفلسطينية، انظروا: جولان، 2001.

[10] يشير جولان، في هذا السياق، أنه بسبب عدد المهاجرين اليهود الكبير الذي تم توطينه في المدن مقارنة بالعدد الأقل الذي تم توطينه على أراضي القرى، فقد كان هناك حاجة إلى المباني في المدن وضواحيها (للتوسع في عملية استيلاء المؤسسات الإسرائيلية المختلفة على المدن الفلسطينية، انظروا: جولان، 2001.

كانت النكبة التي حلّت بالشعب الفلسطيني عام 1948 أحد العوامل الأساسيّة المبلورة للتجربة الجماعيّة للسكّان الفلسطينيّين في هذه المدن الفلسطينيّة الكبرى، ولظروفهم السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة. بعد النكبة، أُخضِع السكّان العرب في هذه المدن، كسائر أبناء وبنات المجتمع الفلسطينيّ في القرى والمدن العربية التي بقيت بعد النكبة،

لِحكم عسكريّ.[11] ولكن، في حين امتدّت فترة الحكم العسكري على معظم البلدات السكّانية العربية، من العام 1948 حتّى العام 1966، أُزيل الحكم العسكري عن "المدن المختلطة" في العام 1949، ما عدا مدينة عكا التي أُزيل عنها في حزيران 1951 (كاوفمن وكبها وأوستسكي-لازار وبوميل، 2007، صفحات: 314-315). كان أحد أهداف فرض الحكم العسكري منع السكّان الفلسطينيّين في المدن العربيّة من العودة إلى بيوتهم الأصليّة (جريس، 1973؛ مصالحة، 1997؛ مصالحة، 2003). كما رمى فرض الحكم العسكريّ إلى تجميع السكّان الفلسطينيّين، في المدن، في مناطق منفصل بعضها عن بعض، حدّدتها السلطات الإسرائيليّة في كلّ مدينة. يفسِّر هذا الفصل شكل التوزيع السكّانيّ في هذه المدن، حيث تسكن أغلبيّة الفلسطينيّين في أحياء منفردة. وقد جاء هذا التجميع للسكّان وعزلهم تنفيذا للسياسة الإسرائيليّة العامّة الرامية إلى فصل الأقلّيّة الفلسطينيّة، التي بقيت في وطنها بعد النكبة، عن السكّان اليهود (Zureik, 1979; Yacobi, 2002). من هذا المنظور، فإنّ هذه المدن ليست مدناً مختلطة بالمعنى المألوف، إذ يسكن كلّ من اليهود والعرب في أحياء منفصلة تقريباً، ويتعلّمون في مدارس منفصلة، باستثناء نسبة قليلة من الطلاّب العرب الذين يتعلّمون في المدارس اليهوديّة. كذلك، فإنّ التفاعل الاجتماعيّ والثقافيّ بين السكّان الفلسطينيّين واليهود في هذه المدن محدود. وعليه، فإن التسمية تعكس واقع السكن في نفس المدينة، ولكن ليس الواقع الثقافي والاقتصادي والسياسي لهذه المدن اليوم.

عملت إسرائيل، منذ قيامها، على منع التواصل الجغرافيّ الفلسطينيّ في داخلها. لا ينبع هذا فقط من تخوّفها من احتمال مطالبة الفلسطينيّين، في إسرائيل، بالحكم الذاتيّ الجغرافيّ، بل من رغبة في

[11] كان الحكم العسكريّ وفرض الإدارة العسكريّة قائمين فقط في المناطق التي تقيم فيها غالبيّة من السكّان الفلسطينيّين في إسرائيل، ولم يُطبّق على المناطق اليهوديّة، رغم أنّ القوانين نفسها لم تفرّق، بصورة علنيّة، بين المواطنين اليهود والعرب (جريس، 1973؛ مصالحة، 2003، صفحات: 150-156).

عرقلة إعادة بناء المجتمع الفلسطينيّ سياسيّاً واجتماعيّاً واقتصاديّاً وثقافيّاً كمجموعة قومية. وقد جرى منع التواصل الجغرافيّ بوسائل مختلفة (كإقامة مستوطنات يهوديّة بين القرى والمدن العربيّة المختلفة). ورغم أنَّ أهداف الحكم العسكريّ المعلنة لم تتضمّن منع التواصل بين مركّبات المجتمع الفلسطينيّ الذي بقي في داخل إسرائيل، فقد أدّى تطبيق "الحكم العسكريّ" على أرض الواقع إلى عزل السكّان العرب في تلك المدن عن سائر السكّان الفلسطينيّين في الجليل والمثلّث والنقب. وقد برزت هذه العزلة، بحدّة أقلّ، في مدينتي عكّا وحيفا لقربهما من منطقة الجليل، إذ إنّ إمكانيّة التفاعل السياسيّ والاجتماعيّ والثقافيّ للسكّان الفلسطينيّين فيهما مع سكّان الجليل خفّفت من وطأة العزلة. ورغم زوال "الحكم العسكريّ"، في العام 1966، إلا أن إسقاطاته ما زالت قائمة، إلى حد معين، حتّى اليوم، لا سيّما على مسألة التواصل بين الفلسطينيّين في إسرائيل الذين يسكنون في الجليل والمثلّث والنقب والساحل، وأولئك الذين يسكنون في "المدن المختلطة"، وبطبيعة الحال على واقع حياة المواطنين الفلسطينيّين في "المدن المختلطة".

تتّبع إسرائيل، على صعيد قيادتها القطريّة والمحلّيّة، سياسة في جميع المناطق التي يقيم فيها الفلسطينيّون في إسرائيل، عَبْر إعداد المشاريع القطريّة لدولة إسرائيل والمشاريع المناطقيّة (مثل مشاريع تهويد الجليل والمثلّث والنقب) (خمايسي، 2006؛ مصالحة، 2003)، ومن خلال قوانين التنظيم والبناء (خمايسي، 2006). وتُطبّق إسرائيل سياسة تهويد الحّيز إزاء بعض الفلسطينيّين في "المدن المختلطة" أيضاً، حيث تهدف إلى التقليل من عدد السكّان العرب في بعضها، وأحياناً ترحيلهم منها إلى قرى عربيّة مجاورة، عبر تضييق الخناق عليهم بشتّى الوسائل والطرق، كمنعهم من ترميم بيوتهم الآيلة للسقوط. مثال على ذلك، ما جرى في مدينة عكّا، حيث تضيّق السلطات الخناقَ على السكّان الفلسطينيّين الذين بقوا فيها؛ وقد رحل بعضهم، جرّاء ذلك، إلى القرى القريبة (نحو: المكر؛ الجديّدة؛ كفر ياسيف). يشير يعكوبي (2002) إلى سياسات مشابهة من تضييق خناق وتشجيع المواطنين العرب لترك أماكن سكناهم في مدينة اللد (ص. 183).

يشير بعض المختصين إلى أن إسرائيل ترسم سياسة لـ"تطهير الحيِّز" من خلال اعتباراتها الأيديولوجيّة المقترنة بالسيطرة على الأرض والسكّان وأماكن إقامتهم. وتسوّغ سياستها، في كلّ ما

يتعلّق بالتقسيم الجغرافيّ، وملكيّة الأراضي، ومصادرة الدولة لها، بالادّعاء أنّها تُنتهَج في سبيل "مصلحة الجمهور" أو "لاحتياجات أمنيّة" (Zuriek, 2001).[12]

من آثار السياسات الكولونيالية الاستيطانية، أيضاً، تغيير المعالم الفلسطينيّة للمكان بوسائل شتّى، كتغيير أسماء الشوارع العربيّة، وهدم بيوت المهجَّرين واللاجئين الفلسطينيّين، أو تحويلها إلى أحياء يهوديّة تمحو التاريخ الفلسطينيّ وتعمل على تهويده. كما هو الحال في حيّ الفنّانين في يافا، وما يجري في حيّ عربيّ آخر في مدينة حيفا هو حيّ "وادي الصليب" - حيث تبغي دائرة أراضي إسرائيل هدم العديد من المباني العربيّة التي هُجّر سكّانها، في نكبة عام 1948، بغية بناء بيوت سكنيّة ومبانٍ وورشات للفنّانين مكانها.

يشارك الفلسطينيّون، في "المدن المختلطة"، السكّانَ اليهود في حيّز المدينة الاقتصاديّ والسياسيّ والتنظيميّ ذاته، لكن يختلف الوضع من حيث مستوى الخدمات التي تقدَّم للأحياء العربيّة في هذه المدن. ويتقاطع هذا الأمر مع السياسة الإسرائيليّة العامّة الرامية إلى تضييق الخناق على سكّان بعض الأحياء ابتغاءَ ترحيلهم. وفي بعض الأحيان، تشجّع المؤسّسة الإسرائيليّة المواطنين الفلسطينيين على ترك بعض المدن من خلال منح قروض سكن للذين يُبْدون موافقتهم على الانتقال إلى قرية عربيّة أخرى لتسريع عمليّة ترحيلهم من هذه المدن (بشير، 1998).

من المهم التطرق هنا إلى حقيقة أنه ليس ثمّة معلومات ديموغرافيّة مفصّلة في الكتب الإحصائيّة الإسرائيليّة، وعلى وجه الخصوص كتاب "السلطات المحلّيّة في إسرائيل" (الذي تَرِد فيه معطيات ديموغرافيّة ومعطيات اقتصاديّة-اجتماعيّة مفصّلة عن القرى والمدن المختلفة)، عن أوضاع العرب في "المدن المختلطة"؛ ومن الممكن ردّ ذلك إلى المحاولة لإخفاء الواقع الصعب للسكان العرب في هذه المدن، وعلى تشديد المؤسسة الإسرائيلية لرؤية هذه المدن كمدن يهودية ولا وجود جماعيًّا

[12] يوظَّف المفهوم الأمنيّ في الخطاب السياسيّ المؤسّساتيّ الإسرائيليّ في سياقات السيطرة على الأرض، أو في كلّ ما يتعلّق في مسألة المهجَّرين واللاجئين وَ"المحافظة" على أكثريّة يهوديّة. ويشير روحانا إلى أنّ التهديد الأمنيّ لم يعد مقصوراً على الصعيد العسكريّ بصورة محضة، بل توظّفه النخبة السياسيّة الحاكمة في سياقات اجتماعيّة وسياسيّة، وذلك لما يحمله هذا المصطلح من قدرات تحشيديّة للمجتمع اليهوديّ في إسرائيل، وهو ما يرتبط ارتباطاً مباشراً بولادة هذا المجتمع في السياق الاستعماريّ المتمثّل بإقامة دولة إسرائيل، وفي استعمار أراضي الشعب الفلسطينيّ وتشريد الجزء الأكبر منه. وعند توظيف العامل الأمنيّ، تستند هذه النخب إلى الخلفيّة التاريخيّة المأساويّة التي مرّ بها اليهود في الدول الأوروبيّة (المجتمع الإشكنازيّ) بكلّ ما يتعلّق بالكارثة، وملاحقتهم في أوروبا، والنزعات اللاساميّة تاريخياً تجاههم (Rouhana, 1997).

للفلسطينيين فيها. وعليه، فإن إنتاج معلومات إحصائية عن الفلسطينيين في كل مدينة بصورة مفصلة، من الممكن أن يعكس رؤية لوجود عربي جماعي أو تمثيلي فيها، تعمل المؤسسة الإسرائيلية على كبته.

الظروف السكنيّة للعرب في "المدن المختلطة"، والمكانة القانونيّة لأملاك السكّان فيها

تتّسم المناطق العربيّة في "المدن المختلطة" بالاكتظاظ، وبدُونيّة مستوى مساكنها (بشير، 1998؛ زريق، 1997)؛ فبعض بيوتها آيل للسقوط، وبعض شوارعها غير معبَّد، وتنتشر فيها مَكاره صحّيّة. وقد أهملت بلديّات تلك المدن البيوتَ في المناطق العربيّة، فتدهورت الأوضاع في بعضها لتصبح أحياء فقر.[13] ورغم وجود ممثلين عرب في هذه البلديّات، يلاحَظ أنّ تأثير الأعضاء العرب محدود، وكذلك دَوْرهم مُهمّش، إذ يُستثنَون من عمليّات التخطيط، الأمر الذي يتساوق مع سياسة الدولة التي تُقصي الفلسطينيّين من التخطيط العامّ، وترى وجودهم عائقاً في وجه تطوير الحيّز الديموغرافيّ اليهوديّ (جبارين، 2001).

كما أشرنا سابقًا، فإنّ أغلب الفلسطينيّين الذين بقوا في المدن الفلسطينيّة هُجّروا من بيوتهم لأسباب مختلفة، واضطُرّوا أن يغيّروا حيّهم الأصليّ. اعتبرت الدولة الأملاكَ العربيّة في "المدن المختلطة" "أملاك غائبين" وَفق "أنظمة الطوارئ بشأن أملاك الغائبين لسنة 1948"، ووَفق "قانون أملاك الغائبين لسنة 1950"، إلاّ إذا أثبت أصحاب الملك أنّهم لم يكونوا غائبين حسب تعريف القانون. ونادراً ما نجح المواطنون العرب في إثبات ذلك في المحاكم الإسرائيليّة (جريس، 1973؛ منيّر، 1998). بعض الذين بقوا في المدن سكنوا في بيوتٍ للاجئين هُجّروا من المدينة، وكثيراً ما دفع هؤلاء أجراً للقيّم الإسرائيليّ على أملاك الغائبين، ولم يتلقّوه مقابل بيوتهم الأصليّة التي هُجّروا منها في المدينة نفسها.

[13] صنّفت بلديّة عكا نسبة الازدحام السكّانيّ في مدينة عكّا القديمة في مصافّ أعلى النسب في العالم. فنحو نصف الأسر في المدينة القديمة (التي يسكنها المواطنون العرب) تعيش مجتمعة في غرفة واحدة، بمعدّل ثمانية أفراد في الغرفة (زريق، 1997).

وتنسب السلطات الإسرائيليّة مُلكيّة أغلب العقارات والبيوت العربيّة في "المدن المختلطة" إلى مؤسّسات إسكان مرتبطة بالمؤسّسة الحكوميّة، مستخدمةً عدّة قوانين لانتزاع الممتلكات من المواطنين العرب أو لفرض قيود على استخدامها. وكانت عمليّة الانتزاع الكبرى للأراضي والممتلكات التابعة للاجئين والمهجَّرين الفلسطينيّين، وبضمنهم سكّان "المدن المختلطة"، كانت من خلال "قانون أملاك الغائبين لسنة 1950" (مصالحة، 2003).

ويعرض منيّر (1998) مثالاً على عمليّة انتزاع الأملاك الفلسطينيّة في مدينة اللدّ، حيث سُجّلت الأراضي والمباني في المدينة على اسم "دائرة القيّم على أملاك الغائبين" التي أصبح اسمها "دائرة الأموال المتروكة". حين استولت الدائرة على هذه الأملاك، وأخذت بإصلاحها وتأهيلها للسكن، وباشرت بتأجيرها، مقابل أجر رمزيّ لعائلات مهاجرين يهود. وقد اعتُبرت أراضي وأملاك المهجّرين الفلسطينيين من سكّان مدينة اللدّ أملاكَ غائبين، رغم أنّ بعض مالكيها بقوا في المدينة. وقد ادّعت السلطات الإسرائيليّة أنّها لا تعرف من هم أصحاب هذه الأراضي والأملاك، وأنّ على أصحابها، إن وُجدوا، أن يُثبتوا مُلكيّتهم بإحضار المستندات الملائمة. بَيْدَ أنّ هذا الأمر قد تعذّر على المهجّرين من مدينة اللدّ لأسباب مختلفة، فبعضهم لم يتمكّن من اصطحاب هذه المستندات معه عند تهجيره إبّان النكبة. وفي حالات أخرى، سكَنَ البيوتَ مهاجرون يهود، فضاعت المستندات، ولم يعثر أصحابها عليها. وفي الحالات التي تمكّن فيها مهجَّرو اللدّ من إحضار المستندات المطلوبة وشهادات دفع الضرائب الحكوميّة وإثبات ملكيّتهم لأراضيهم وبيوتهم في المحاكم، بعد دفع الأموال للمحامين، كانت قد مضت شهور عديدة على استيلاء المهاجرين اليهود، عمليّاً، على بيوتهم وتحويل ذلك إلى واقع ثابت (الصفحات: 143-144).

ما يقارب 70% من السكّان العرب في "المدن المختلطة" يستأجرون بيوتهم من مؤسّسات الإسكان المرتبطة بالمؤسّسات الحكوميّة. بعامّة، لا تسمح شروط اتّفاقيّات الاستئجار للسكّان العرب ترميم بيوتهم وتحسينها إلاّ بموافقة مسبقة من مؤسّسة الإسكان؛ وفي كثير من الأحيان، يُقابَل طلب المواطنين العرب بالرفض. كذلك، يستصعب المستأجرون توفير الأموال لهذه الغاية، في غياب المساعدات الماليّة. ونتيجة لهذه الأوضاع، تدهور الوضع السكنيّ لأغلبيّة السكّان العرب في "المدن

المختلطة"، ليصل إلى ما هو عليه الآن. وعندما تصبح هذه الوحدات السكنيّة غير صالحة للسكن، تقوم وزارة الإسكان -في المعتاد- بإقفالها أو هدمها. وأحياناً، تقوم مؤسّسة الإسكان بتجديد البنايات، أو هدمها وبناء مساكن جديدة للمهاجرين اليهود مكانها. وقد شهدت أوائل التسعينيّات حالات بارزة على ذلك، وبخاصّة في مدينة عكّا، مع تدفّق الأعداد الكبيرة للمهاجرين اليهود من الاتّحاد السوفييتيّ سابقاً (بشير، 1998). يُشار هنا أنّ ما يحدث في مدينة عكّا هو نموذج لما يحدث في بعض "المدن المختلطة" الأخرى.

المجتمع المدنيّ والأحزاب السياسيّة والحضور المجَدّد للمدينة الفلسطينيّة

نتيجة للظروف والأوضاع التي يعاني منها المواطنون العرب في "المدن المختلطة"، وفي ظلّ الغياب المقصود لمؤسّسات الدولة، نشطت، في العقود الثلاثة الأخيرة، مؤسّسات المجتمع المدنيّ من خلال جمعيّات وتنظيمات فاعلة هناك.[14] تعمل هذه الجمعيّات والتنظيمات، في هذه المدن، في مجالات متعدّدة، نحو: التعليم؛ الإسكان؛ القانون؛ ترميم البيوت القديمة؛ النشاطات الثقافيّة (بما فيها الموسيقى والمسرح)؛ النشاطات النسويّة؛ الأبحاث؛ الحفاظ على هُويّة المكان الفلسطينيّة؛ تقديم مقترحات لتخطيط بديل عن التخطيط المؤسّساتيّ. كما تسهّل هذه الجمعيّات والمنظّمات على المواطنين العرب بعض أمورهم، وتساعدهم في بلورة مطالبهم أمام المؤسّسات الحكوميّة والقضائيّة، محاولةً التصدّي لمخطّطات التهويد الحيّزيّ والثقافيّ في هذه المدن.

بالإضافة إلى ذلك، هناك مؤسسات تعمل على إعادة ذاكرة هذه المدن، كمدن فلسطينية، بعد أن غابت عن "الخطاب السياسي الرسمي" وعن الوعي الجماعي للفلسطينين في إسرائيل لأسباب مختلفة، لن أخوض فيها في هذه المقالة. كذلك، وكجزء من رجوع الذاكرة الجماعية حول النكبة وإسقاطاتها على هدم المكان والثقافة الفلسطينيين في المدن والقرى الفلسطينية، تتبلور مجموعات ومؤسسات تعمل على إحياء ذكرى هذه المدن كمدن فلسطينية في الوعي الجماعي العام بطرق مختلفة، منها ترتيب

[14] على سبيل المثال: جمعيّة التطوير الاجتماعيّ للعرب في حيفا؛ لجنة حيّ الحليصة في حيفا؛ جمعيّة الياطر- للتنمية الثقافيّة والاجتماعيّة التي تنشط في عكّا؛ جمعيّة النساء العكّيّات- دار الطفل العربيّ؛ الهيئة الإسلاميّة المنتخَبة في يافا؛ الرابطة لرعاية شؤون عرب يافا؛ جمعيّة الصبّار التي تنشط في مدينتَي اللدّ والرملة؛ وغيرها من جمعيّات وتنظيمات المجتمع المدنيّ.

جولات إلى الأحياء الفلسطينية في هذه المدن للتعرف على تاريخها، وتنظيم أيام ذكرى للاحتفاء بتاريخ تأسيس هذه المدن. ينضم هذا النشاط إلى النشاط الفلسطيني العام الذي يعمل على إحياء وأرشفة التاريخ الفلسطيني وإعادة ذكرى القرى والمدن الفلسطينية من خلال فعاليات ثقافية مختلفة فيها، منها، على سبيل المثال، القيام بزيارات إلى القرى والمدن المهجرّة، وإصدار كتب تتناول تاريخها. توجّه مشابه نشهده في القيام بزيارات للأحياء العربية في المدن. كما ونلاحظ وجوداً أكبر، في السنوات الأخيرة، لنشاط الأحزاب العربية في هذه المدن والتصدي للسياسات الإسرائيلية وهدمها للبيوت التي تسمها "غير مرخصة". كما ويلاحظ اهتمام أكبر من قبل الأحزاب الفاعلة في المجتمع الفلسطيني بقضايا السكان الفلسطينيين والتطرق إلى أوضاعهم.[15] وقد ظهر الحديث عن تاريخ المدن الفلسطينية في خطاب بعض القيادات الحزبية ودعايتها الانتخابية في انتخابات السلطات المحلية التي كانت في تشرين الأول/أكتوبر 2013 وتناولها تاريخ هذه المدن كمدن فلسطينية.[16]

كما ونشهد، منذ نهاية القرن العشرين وحتى اليوم، إصدار كتب مختلفة تتناول تاريخ المدن الفلسطينية، كل على حدة، في سلسلة صدرت من قبل مؤسسة الدراسات الفلسطينية تحت الاسم "سلسلة المدن الفلسطينية" (انظروا مثلا: صيقلي، 1997؛ منير، 1998؛ سعيد، 2008؛ غنايم، 2005)، الأمر الذي غاب لعدة سنوات قبل ذلك (حسن، 2008)،[17] كما وساهم مدى الكرمل في عدد لمجلة الدراسات الفلسطينية حول مدينة يافا، الذي صدر، في شتاء 2013، تحت العنوان: يافا مدينة تختصر وطنًا.[18]

---

[15] انظروا مثلا: "التجمع يطرح قضايا المدن المختلطة في الكنيست: النائب زحالقة: الحكومات تتبدل ويبقى التمييز"، 1.2.2007: http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=42757. وأيضا اليوم الدراسي الذي عقده حزب التجمع الوطني الديمقراطي: "بمبادرة كتلة التجمع - يوم دراسي حول مقاومة مخطط برافر والمدن المختلطة"، 13.4.2013. انظروا: http://arabs48.com/?mod=articles&ID=98978. تم استقاء المعلومات من المواقع الإلكترونية في تاريخ 1 شباط 2013.

[16] انظروا، على سبيل المثال: المقابلة مع المرشحة الرابعة في قائمة التجمع لانتخابات بلدية حيفا على موقع بكرا: "المرشحة أفنان اغبارية لبكرا: أهمية الرواية التاريخية لحيفا"، 11.10.2013.

[17] للتوسع في هذا الموضوع انظروا: حسن، 2008.

[18] انظروا: شلهوب-كيفوركيان، 2013: http://mada-research.org/wp-content/uploads/2013/01/6houses-in-jaffa.pdf. تم استقاء المعلومات من الموقع الإلكتروني في تاريخ 1 شباط 2013.

خلاصة

حاولت، في هذه المقالة، التطرق، بصورة مقتضبة، لتجربة الفلسطينيين الذين يعيشون، في إسرائيل، في المدن الفلسطينية التي أصبحت تسمى "مدن مختلطة"، وذلك لإلقاء الضوء على الظروف المعيشيّة الصعبة التي يعانيها الفلسطينيّون هناك، نتيجة للسياسة الكولونيالية الاستيطانية للمؤسّسة الإسرائيليّة، التي تعمل بصورة مستمرّة على إقصائهم منها، وتصعّب عليهم استمرار السكن فيها. كما حاولت التطرق لسياسة إسرائيل المستمرة في تهويد هذه المدن والسيطرة عليها وإقصاء الفلسطينيين منها ومن تاريخها. وبفعل غياب هذه المدن كمدن فلسطينية من "الخطاب السياسي الرسمي" ومن الذاكرة الجماعية، منذ بدء النكبة، فقد غاب أيضاً الدور الذي كانت قد بدأت تؤدّيه هذه المدن الفلسطينيّة والطبقة الوسطى فيها قبل النكبة، في العام 1948، في بناء وإثراء الهوية الوطنية والثقافية الفلسطينية حتى سنوات طويلة بعد النكبة. كما ادّعيت، في هذه المقالة، فهناك تغيير في هذا الشأن. فقد بدأ التاريخ الفلسطيني لهذه المدن يحضر إلى "الخطاب السياسي الرسمي" على ضوء النشاط السياسي للأحزاب العربية الفاعلة في بعض هذه المدن، وعلى ضوء عمل بعض مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة في هذه المدن.

ختاماً، لم تُلْقِ هذه المقالة الضوْء على مناحي حياة الفلسطينيّين في "المدن المختلطة" بصورة موسّعة وتفصيليّة في ما يتعلّق بالعمران والتعليم والثقافة ومستوى المعيشة والمسكن وغيرها في كل مدينة، وذلك لأن ذلك يحتاج لمقالات تفصيلية. ورغم وجود بعض الاختلافات في وضعية السكان في المدن المختلفة إلا أن هناك عوامل مشتركة لجميعها، حاولنا في هذه المقالة رصدها.

* **أريج صبّاغ-خوري** هي طالبة دكتوراة في قسم العلوم الاجتماعية وعلم الإنسان في جامعة تل أبيب، وزميلة بحث في مدى الكرمل-المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية.

المراجع

العربية

بشير، نبيه (1998). **الفلسطينيّون في المدن المختلطة**. القدس/بيت لحم: مركز المعلومات البديلة.

جبارين، يوسف (2001). "الجغرافيا والديموغرافيا في سياسة السيطرة على المكان". **قضايا إسرائيليّة**، 3، 50-56.

جريس، صبري (1973). **العرب في إسرائيل**. بيروت: مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة.

جمعيّة الجليل، ومدى الكرمل (2005). **الفلسطينيّون في إسرائيل - المسح الاجتماعيّ الاقتصاديّ 2004**. شفاعمرو: جمعيّة الجليل - الجمعيّة القطريّة للبحوث والخدمات الصحّيّة.

جمعيّة الجليل (2011). **الفلسطينيّون في إسرائيل - المسح الاجتماعيّ الاقتصاديّ الثالث 2010 - النتائج الأساسيّة**. شفاعمرو: جمعيّة الجليل - الجمعيّة القطريّة للبحوث والخدمات الصحّيّة.

انظروا الكتاب:

http://www.rikaz.org/ar/publication/SE3/Third%20Socio%20Econo mic%20Survey.pdf. تم استقاء المعلومات من الموقع الإلكتروني في تاريخ 1 شباط 2013

الخالدي، وليد (1997). **كي لا ننسى، قرى فلسطين التي دمّرتها إسرائيل سنة 1948 وأسماء شهدائها**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينيّة.

زريق، إيليّا (1997). "الفلسطينيّون في إسرائيل". في: جريس، صبري، وَخليفة، أحمد (محرران)، **دليل إسرائيل العامّ**. (صفحات: 315-348). بيروت: مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة.

سعيد، حسن إبراهيم (2008). **يافا من الغزو النابليوني إلى حملة إبراهيم باشا (1799-1831)**. بيروت: مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة.

صيقلي، مي (1998). **حيفا العربية- 1918-1939 (التطور الاجتماعي والاقتصادي)**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

ضبيط، بثينة (2002). "الأقلّيّة العربيّة في المدن المختلطة". في: المركز العربيّ للتخطيط البديل (تحرير)، **على شرف يوم الأرض السادس والعشرين – المؤتمر السنويّ حول قضايا الأرض والمسكن الشاغلة للأقلّيّة العربيّة في البلاد**. الناصرة: المركز العربيّ للتخطيط البديل.

غنايم، زهير (2005). **لواء عكا في عهد التنظيمات العثمانية 1281-1337ه/ 1864-1918م**. بيروت: مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة.

مصالحة، نور الدين (2003). **إسرائيل وسياسة النفي- الصهيونيّة واللاجئون الفلسطينيّون**. رام الله: مدار - المركز الفلسطينيّ للدراسات الإسرائيليّة.

مصالحة، نور الدين (1997). **أرض أكثر عرب أقلّ: سياسة "الترانسفير" الإسرائيليّة في التطبيق 1949-1996.** بيروت: مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة.

منيّر، إسبير (1998). **اللدّ في عهدَي الانتداب والاحتلال**. بيروت: مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة.

موريس، بني (1993). **طرد الفلسطينيّين وولادة مشكلة اللاجئين: وثيقة إسرائيليّة**. ترجمة "دار الجليل"، عمّان: دار الجليل للنشر.

نير، أوري؛ وَغالي، ليلى (2001). **المدن المختلطة في إسرائيل**. رام الله: مدار - المركز الفلسطينيّ للدراسات الإسرائيليّة.

الإنجليزية

Kamen, C. (1988). After the catastrophe II: The Arabs in Israel, 1948-1951. *Middle Eastern Studies, 24* (1), 68-109.

Monterescu, D., & Rabinowitz, D. (2007). Introduction. In D. Monterescu & D. Rabinowitz (Eds.). *Mixed towns, trapped communities, historical narratives, spatial dynamics, gender, relations and cultural encounters in Palestine-Israeli towns* (pp. 1-34). London, United Kingdom: Ashgate Publishing, Ltd.

Rouhana, N. (1997). *Palestinian citizens in an ethnic Jewish state: Identities in conflict*. New Haven, CT: Yale University Press.

Rouhana, N. and Sabbagh-Khoury, A. (2014). The collective memory of the Palestinians in Israel. (Forthcoming)

Sabbagh-Khoury, A. (2010). Palestinian predicaments: Jewish immigration and Palestinian repatriation. In R. Kanaaneh & I. Nusair (Eds.), *Displaced at home: Ethnicity and gender among Palestinians in Israel.* New York: SUNY Press

Slyomovics, S. (1998). *The object of memory: Arab and Jew narrate the Palestinian village*. Philadelphia, PA: University of Philadelphia Press.

Wolfe, P. (2006). Settler colonialism and the elimination of the Native. *Journal of Genocide Research, 8*(4), 387-409.

Yacobi, H. (2002). The architecture of ethnic logic: exploring the meaning of the built environment in the 'mixed' city of Lod – Israel. *Geografiska Annaler. Series B, Human Geography, 84*(3/4), 171-187.

Yiftachel, O. & Yacobi, H. (2003). Urban ethnocracy: Ethnocization and the production of space in an Israeli mixed cities. *Environment and planning D: Society and soace, 21*, 673-693.

Zureik, E. T. (1979). *The Palestinians in Israel: A study in internal colonialism*. London, United Kingdom: Routledge & Kegan Paul.

Zureik, E. T. (2001). Constructing Palestine through surveillance practices. *British Journal of Middle Eastern Studies, 28* (2), 205-227.

العبرية

جولان، أرنون (2001). **تغيير الحيز-نتائج حرب: المساحات العربية السابقة في دولة إسرائيل (1948-1950).** بئر السبع: المركز لميراث بن غوريون.

حسن، منار (2008). **النسيان: المدينة والنساء الفلسطينيات، والحرب على الذاكرة.** تل ابيب: دراسة دكتوراة- جامعة تل-أبيب.

خمايسي، راسم (2006). أساليب السيطرة على الأرض وتهويد المكان في إسرائيل. في الحاجّ، ماجد؛ وبن إليعيزر، أوري (محرران). **باسم الأمن: علم الاجتماع المتعلّق بالسلام والحرب في إسرائيل في عصر متغيّر** (صفحات: 421-447). حيفا: دار النشر في جامعة حيفا/بردیس.

دولة إسرائيل، (2012). **السلطات المحلية في إسرائيل، 2010**. القدس: دائرة الإحصاء المركزيّة.

كاوفمن، إيلانا؛ كبها، مصطفى؛ أوساتسكي-لازار، سارة؛ باومل، يائير (محررون) (2007). **المجتمع العربي في إسرائيل**. رعنانا: الجامعة المفتوحة.

من الكوزموبوليتيّة المدينيّة إلى "المدن المختلطة"، وصولاً إلى النقاء العرقيّ

جويل بينين*

عقود من الهيمنة الصهيونيّة العمّاليّة واستملاك بعض مكوّنات خطابها من قبل الحركة الاستيطانيّة في مرحلة ما بعد العام 1967، حجبت حقيقة أن الغالبية العظمى من المستوطنين الصهاينة كانوا سكّان المدن على الدوام. مع انتقال محاور التماسّ من المناطق الريفيّة إلى المدن (لا سيّما خلال النكبة، وحتّى أكثر من ذلك بعد العام 1967)، انتقل منحى المشروع الاستيطانيّ الصهيونيّ من التعايش المشترك المدينيّ والعنف الريفيّ في الحقبة العثمانيّة الأخيرة، نحو تكثيف العنف في قلب المدن.

في العام 1880 تقريبًا، سكن فلسطين نحوُ 30,000 يهوديّ غير صهيونيّ (وثلثهم من المواطنين العثمانيين)، غالبيّتهم في القدس، وقلّة منهم في صفد وطبريّا وحيفا ويافا. الكثير من هؤلاء اندمجوا في نسيج الحياة المدينيّة، وتحدّثوا باللغة العربيّة، وبنوا علاقات اجتماعيّة واقتصاديّة مع جيرانهم العرب. شاركت النخبة التجاريّة والثقافيّة السِّفارديّة في المشروع المدنيّ الذي أُطلِق من خلال الثورة الدستوريّة في العام 1908. هذه العلاقات الجيّدة بين العرب واليهود شكّلت عائقًا أمام تحقيق المشروع الصهيونيّ، وعليه فقد بُذلت مساعٍ حثيثة في سبيل "صَهْيَنة" هذه المجتمعات.

التعايش المشترك في المدن / الصراع المدينيّ

يمضي أحد الاعتقادات السائدة إلى الاستنتاج أنّ المجازر التي نُفّذت ضدّ اليهود المتديّنين (وغالبيّتهم ليسوا صهاينة في القدس والخليل وصفد إبّان" ثورة البُراق" في العام 1929، تبرهن استحالة التعايش المدينيّ المشترك بين اليهود والعرب. الفيلم الذي أخرجه نوئيت ودان غيفاع "دفاريم

شِرائيتي بحيفرون" (أمور رأيتها في الخليل) يوثّق رواية مغايرة، إذ يستذكر عدد من اليهود الخليل في حقبة ما قبل العام 1929 على النحو التالي:

> جنّة تحيط بها كروم العنب، وقد عاش فيها اليهود السفراديّون والعرب في تعايش مشترك مثاليّ. الأشكناز الذين أقاموا منذ مدّة طويلة في الخليل حظوا هم كذلك بمعاملة طيّبة من قِبل العرب. الوحيدون الذين أثاروا حفيظة العرب كانوا... طلبة الحاخام لوبافيتش الذين جاءوا لافتداء الأراضي في البلاد المقدّسة وأسّسوا مجتمعًا محليًّا في الخليل (ليفنيه، 2000).

زد على ذلك أنّ الأغلبيّة العظمى من سكّان الخليل اليهود (وعددهم يتراوح بين 600 وَ 800) قد نجوا أحداث الثورة. ويفيد توم سيغيف أنّ 28 عائلة عربيّة آوَتْ 435 منهم في منازلها. ويستذكر أحد هؤلاء الناجين: "لقد أصيب بعض العرب بجروح خلال دفاعهم عن جيرانهم". د. عبد العالّ المصريّ الجنسيّة تلقى رسالة شكر على العناية الطبّيّة التي قدّمها لليهود، بالإضافة إلى إيوائه إحدى العائلات في منزله (Segev, 2000, pp. 325-326).

في نهاية القرن التاسع عشر، بلغ تعداد سكّان مدينة حيفا نحوَ ستّة آلاف نسمة، ألف من بينهم من اليهود، ومع تحوّل امدينة إلى المركز الصناعيّ والميناء الرئيسيّ في فلسطين الانتدابية، بدأ العرب واليهود يتقاطرون للسكن فيها، وعملوا جنبًا إلى جنب في ورش سكّة الحديد، وفي الميناء، وفي شركة مصافي البترول الموحدة المحدودة الضمان، وفي العديد من المصانع الصغيرة.

عارض بن غوريون وزمرته في قيادة الهستدروت قيام النقابات العمّاليّة المشتركة لليهود والعرب، حتّى في أماكن العمل المختلطة. على الرغم من ذلك، حتّى العام 1924 انضمّ مئات من عمّال سكّة الحديد العرب لنقابة عمّال سكّة الحديد والبريد والتّلغراف التابعة للهستدروت (URPTW). أطلقت قيادة هذه النقابة العمّاليّة حملة تهدف إلى تغيير بنْية الهستدروت بغية السماح للعرب بالانضمام إلى النقابات العمّاليّة التابعة لها، لكن مع نهاية العام 1925 انفصل غالبيّة العرب عن URPTW بسبب مطالبة الهستدروت تفضيل تشغيل اليهود في الوظائف الشاغرة. الإصرار على "العمل العبريّ" قوّض التضامن العمّاليّ بين العرب واليهود. مع ذلك، حتّى العام 1945/1944 شنّت نقابة عمّال سكّة الحديد والبريد والتلغراف URPTW وجمعيّة العمّال العرب الفلسطينيّة إضرابات مشتركة، بما في

ذلك الاستيلاء على ورشات سكّة الحديد لمدّة ثلاثة أيّام متواصلة. أشادت عصبة التحرّر الوطنيّ الفلسطينيّة بهذه الخطوات المشتركة، ورأت فيها برهانًا عن قدرة العمّال العرب واليهود على التعاون إذا ما جرى وضع العنصريّة والتعصّب القوميّ جانبًا(Lockman, 1993).

في العام 1561، منح السلطان العثمانيّ سليمان القانونيّ (الكبير) يوسيف ناسي امتياز جباية الضرائب عن المزروعات في طبريّا وصفد، وشجّعه على توطين اللاجئين اليهود من إسبانيا في تلك المناطق. تحوّلت صفد إلى مركز لدراسة "الكبالاه" ولإنتاج الأنسجة الصوفيّة. اندمج الكثير من السّفاراديم في بيئتهم العربيّة، لكونهم جاءوا من أصول أندلسيّة. غالبيّة السكّان اليهود غادروا صفد بعد الهزّة الأرضيّة التي ضربت المكان في العام 1759. مع نهاية القرن التاسع عشر، ارتفع عدد سكّان مدينة صفد اليهود ليبلغ 3,700 نسمة، أي ما يعادل 40% من المجموع السكّانيّ العامّ في المدينة. في تلك الفترة، لم تعد صفد مركزًا للإنتاج أو التجارة، وتحوَّلَ المجتمعان العربيّ واليهوديّ فيها إلى مجتمعين محافظين ومنعزلين. وعليه لم تتوافر الكثير من الفرص للتعاون بين اليهود والعرب كما في حيفا ويافا والقدس، ويبدو أنّ العلاقات بين الطرفين هناك لم تكن طيّبة.

إبّان ثورة العام 1929، قام الإمام في صفد بتحريض المسلمين للهجوم على اليهود، وجرى اغتيال 18 من بينهم. في العام 1940، نشب خلاف حول ملعب في ساحة مدرسة يهوديّة قامت بتمويلها بيرثا غوغينهايمر التي كانت عضوة بارزة في منظّمة هداسا النسائيّة الأمريكيّة، ومقرّبة من رئيستها إيرما ليندهايمر التي أيّدت إقامة دولة ثنائيّة القوميّة في فلسطين. بدأ الأولاد العرب يقصدون الملعب، لكن بعض الأهالي اليهود وقائد الجالية اليهوديّة الحاخام بودهوتسير صمّموا على منعهم من ذلك. احتجّ مندوبو مؤسّسة غوغينهايمر على ذلك، وادّعوا أنّ الأمر يناقض روح وصيّة غوغينهايمر، لكن دونما جدوى (Segev, 2000, pp. 390-391). هذا العمل ربّما شكّلَ مصدرَ وحي للرسالة التي بعث بها الحاخام شموئيل إلياهو وَ 17 من الحاخامات في العام 2010، والتي حثّوا فيها اليهود على عدم تأجير الشقق في المدينة للعرب.

التطهير العرقيّ في المدن

شكّل تدمير الحياة المدينيّة في فلسطين أحد الجوانب المهمّة للنكبة. نحوُ ثلث لاجئي العام 1948 كانوا من سكّان المدن. ما يتراوح بين 35,000 وَ 45,000 من هؤلاء كانوا من سكّان غربيّ القدس وغالبيّتهم من الطبقة الوسطى والنخَب، وفرّ هؤلاء أو هُجّروا في الفترة الواقعة بين كانون الثاني ونيسان؛ وطُرد نحوُ 150 ألفًا من الفلسطينيين من يافا وحيفا وعكّا وطبريّا وبيسان وصفد خلال قيام كتائب "الهَجاناه" بتطبيق الخطّة "دالِت" في شهرَيْ نيسان وأيّار؛ وهُجّر ما بين 40,000 وَ 50,000 فلسطينيّ من اللدّ والرملة خلال حملة "داني" في شهر تمّوز.[1]

توثّقُ ذكريات يوسيف نحماني (التي قام بيني موريس بتأويلها، وقامت داليا كاربيل بعرضها في فيلم مصوّر) توثّق المثال الأوّل والأكثر وضوحًا على التدمير المتعمّد للحياة العربيّة اليهوديّة المدينيّة في طبريّا *(Karpel, 2005; Morris, 1990, pp. 159-211)*. فعلى الرغم من صفقاته المشبوهة في "افتداء أراضي الجليل"، كان يوسيف نحماتي الذي عمل كمتعهّد مشتريات للكيرين كييمت (الصندوق القوميّ اليهوديّ) يتحدث العربيّة بطلاقة، وكانت تربطه علاقات جيّدة بالكثير من وجهاء المدينة العرب، وشغل مقعدًا في المجلس البلديّ. في مطلع شهر نيسان من العام 1948، رفض قادة السكّان العرب (وعددهم 6,000 نسمة-ما يعادل تقريبا 50% من السكّان) السماح لجيش التحرير العربيّ بدخول المدينة. على الرغم من ذلك، بدأت قوّات "الهجاناه" بمهاجمة المدينة ورفضت عرض نحماني للتوسّط من أجل عقد الهدنة، وهو ما أدّى إلى فرار جميع سكّان المدينة العرب. سافر نحماني بعد ذلك إلى تل أبيب، لمقابلة بن غوريون الذي قدم له التعليمات التي تتماشى مع أهداف "الهجاناه" في الحرب. مع عودته إلى طبريّا، اقترح نحماني هدم جميع البيوت العربيّة عن بكرة أبيها، وقام ابنه شمعون (خبير التفجير في "الهجاناه") بتنفيذ المَهمّة.

في أواخر العام 1940، شكّلت يافا التجمّع المدنيّ الأكبر في فلسطين (قرابة 70,000 نسمة). 2,000 من السكّان اليهود (وعددهم 30,000 نسمة) كانوا من أحفاد المواطنين اليهود العثمانيّين

[1] استخلصت البيانات من التعداد السكّانيّ البريطانيّ من العام 1944 في: **سكان فلسطين: التاريخ السكاني وإحصائيات الحقبة العثمانية الأخيرة وحقبة الانتداب** (McCarthy, 1990, p. 163) و " المدينة وأطرافها الريفيّة" داخل: **القدس 1948: الأحياء العربية ومصيرها خلال الحرب** (تماري 1999، ص 85). النسبة تعتمد على تقديرات الأمم المتّحدة بوجود 711,000 لاجئ.

الذين سكنوا المدينة في العام 1880. يعرض الفيلم الوثائقيّ **يافا: ماركة البرتقال** للمخرج إيال سيفان التعاون بين اليهود والعرب في قطاع تصدير الحمضيّات خلال سنوات الأربعينيّات (Osnat & Sivan, 2009). قام الاستيطان الصهيونيّ والاحتلال العسكريّ بتحويل يافا من مدينة كوزموبوليتيّة عثمانيّة إلى حيّ فقير من أحياء تل أبيب اليهوديّة.

في الخامس والعشرين من نيسان عام 1948، وبينما كان البريطانيّون يستعدّون لمغادرة فلسطين، بدأت منظّمة "إيتسل" بهجوم استغرق ثلاثة أيّام على يافا، وأطلقت خلاله 20 طنًّا من قذائف الهاون العشوائيّة على المدينة. الهجوم المتزامن الذي شنّته قوّات "الهجاناه" على القرى المجاورة أغلق جميع طرق الهرب على السكّان، باستثناء مَنْفذ واحد هو البحر. عندما استسلمت يافا في الرابع عشر من أيّار، لم يتبقَّ فيها سوى 4,000 من العرب. زار بن غوريون المدينة في الثامن عشر منه، وكتب في يوميّاته بكلّ وقاحة (وكأنّه لا يعلم البتّة ما كانت الكتائب العسكريّة الصهيونيّة تقوم به): "لم أفهم ألبتّة: لماذا هَجَرَ سكّانُ يافا المدينة"؟ (Morris, 2004, p. 219)

في طبريّا، كما في صفد وبيسان، كان التطهير العرقيّ مطلقًا. "المدن المختلطة" الإسرائيليّة هي نتاج لتطهير عرقيّ غير مكتمل، وتوطين مكثّف للمهاجرين اليهود الشرقيّين في يافا وعكّا واللدّ والرملة. أما في القدس وحيفا فقد جرى غالبًا الاستيلاء على البيوت العربية الراقية والأنيقة من قِبَل يهود من أصل أوروبيّ (أشكناز).

بعد العام 1967، جرى تكثيف الاستيطان الاستعماريّ المدينيّ الصهيونيّ. المستوطنات المدينيّة التي تقع في القدس ومحيطها، وكذلك أريئيل وبيتار عيليت ومعاليه أدوميم، ومورديعين عيليت وكريات أربع تُؤوي نحو 350,000 مستوطن من أصل قرابة 550,000 مستوطن في الضفة الغربية. واستمرارًا للنموذج الذي أُسِّس في العام 1909 في تل أبيب، جميع هذه المستوطنات يهوديّة خالصة.

* **جويل بنين** هو بروفيسور في قسم التاريخ على اسم دونالد مكلاكلان في جامعة ستانفورد.

المراجع

Karpel, D. (Director). 2005. *ha-Yomanim shel Yosef Nachmani* [Film]. New York: Icarus/First Run.

Livneh, N. (2000, July 9). Hebron Diary. *Haaretz*.

Lockman, Z. (1993). Railway Workers and Relational History: Arabs and Jews in British-Ruled Palestine. *Comparative Studies in Society and History 35*(3), 601-627.

McCarthy, J. (1990). *The Population of Palestine: Population History and Statistics of the Late Ottoman Period.* New York: Columbia University Press.

Morris, B. (1990). *1948 and After: Israel and the Palestinians*. Oxford: Oxford University Press.

Morris, B. (2004). *The Birth of the Palestinian Refugee Problem Revisited.* Cambridge: Cambridge University Press.

Osnat, T. (Producer) & Sivan, E. (Director). (2009). *Jaffa: Sipuro shel mutag* [Film]. Trabelsi Productions & Alma Films.

Segev, T. (2000). *One Palestine, Complete: Jews and Arabs Under the British Mandate.* New York: Metropolitan Books.

Tamari, S. (1999). The City and its Rural Hinterlands. In S. Tamari (Ed.), *The Arab Neighborhoods and their Fate in the War.* Jerusalem: Institute of Jerusalem Studies.

عكّا وحيفا: شقيقتان على طرفي خليج واحد

جوني منصور*

المسافة بين الشقيقتين غير بعيدة، تكاد لا تتجاوز العشرين كيلومترًا برًّا، وخمسة كيلومترات بحرًا، إلاّ أنّ التاريخ يربط بينهما، ويباعد أحيانًا. ففي حين أن عكّا تمتلك موروثا تاريخيا يتجاوز الألفي عام، فإنّ حيفا حديثة العهد في إطارها القائم، حيث إنّ عمرها 250 عامًا (معمر، 1979).

منذ تحوّلها إلى مدينة مركزية في شمالي فلسطين، شغلت عكّا مجموعة من الأدوار الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة والدينيّة والثقافيّة. ففي المجال الثقافي، على سبيل المثال، وفّرت المدرسة الأحمدية المحاذية لجامع الجزار تعليمًا دينيًا وغير ديني لطلاب المدينة وخارجها، منذ تأسيسها وحتّى النكبة عام 1948، فتخرّج في صفوفها أئمّة وشيوخ وعلماء دين، ومدرّسون. وتأسّست فيها مدارس أخرى، وكان لها دور مشهود له في حقل التعليم، ومنها مدرسة تيراسنطا التي لا تزال قائمة إلى يومنا هذا. ونشط عدد من أبناء عكّا في العمل السياسيّ في الفترتين العثمانيّة والانتدابيّة، ومِن بينهم مَن مثّل عكّا ومنطقتها في مجلس "المبعوثان" العثماني في استنبول، وهو المفتي أسعد الشقيري. أمّا ابنه أحمد الشقيري، فشارك في تأسيس منظّمة التحرير الفلسطينيّة، وقام بدور وطنيّ بارز. وشهدت المدينة نشاطات سياسيّة مناهضة للانتداب البريطانيّ الداعم للمشروع الصهيونيّ، من خلال مؤتمرات وندوات. وتضم عكّا رفات الشهداء الثلاثة، حجازي، والزير، وجمجوم الذين أُعدموا على يد سلطات الانتداب البريطاني، في العام 1930، لمشاركتهم في ثورة البراق. وانتشرت، في عكّا، محلاّت ومشاغل أصحاب الحِرَف والمهن، الذين برزوا بدقة أعمالهم الفخاريّة والنحاسيّة والنسيجيّة. وتشتهر عكّا بمهارة صياديها، الذين ورثوا هذه المهنة عن أجدادهم منذ آلاف السنين، وشكّل البحر مصدر رزق لهم، ولكنّهم يتعرّضون، اليوم، إلى مضايقات من بلديّة عكّا بهدف نزع علاقتهم ببحرهم. واستقبلت عكّا، في شهري نيسان وأيار 1948، آلاف اللاجئين من حيفا الذين

وصلوها على متن بواخر وزحّافات من ميناء حيفا هربًا من نار منظّمة الهاغاناه العسكريّة، التي نفّذت خطة تهجير وترحيل أهالي حيفا. مِن اللاجئين مَن بقي في عكّا، وآخرون تركوها باتّجاه لبنان عند اقتراب موعد سقوط عكّا بيد الهاغاناه.

أمّا اليوم، فإنّ عكّا تعاني من مشاكل كثيرة، أبرزها السكن؛ حيث يجري التضييق على السكان العرب بغية تهجيرهم إلى خارج المدينة، في حين أنّهم متمسّكون ببيوتهم وحقّهم في البقاء والعيش الكريم. ومن مظاهر التضييق منع أهالي عكّا من ترميم بيوتهم بذرائع مختلفة، منها أنها قديمة، وكذلك عدم تنفيذ مشاريع تطوير داخل الأحياء العربيّة، وفي غالبيّتها داخل الأسوار، وحثّ مستثمرين يهود على شراء منازل تعود ملكيّتها لغائبين من أهالي عكّا.

أمّا الشقيقة الصغرى إلى جنوب عكّا، وهي حيفا، فتحمل تاريخًا زمنيًّا قصيرًا. فهذه المدينة، الأكثر حداثة بين مدائن فلسطين، شهدت تحوُّلات مهمّة جدًّا في مسيرة حياة الفلسطينيّين والعرب من البلاد المجاورة. ففي الوقت الذي بدأ نجم عكّا في الأفول، برزت حيفا كمدينة عصريّة منفتحة ومستعدّة لكلّ أشكال التحوّلات. وكان للاستيطان الألمانيّ دور بارز في نقل حيفا إلى مرحلة جديدة من الحداثة؛ وأيضًا لوصول الخطّ الحديديّ الحجازيّ من الشام إليها دورٌ إضافيٌّ في ربط الداخل السوريّ بالساحل، وبالتالي توفير مصادر رزق لآلاف من العمال. وعجّل تطور الميناء من حركة التطوّر التجاريّ ونموّ الاستثمارات العربيّة والأجنبيّة فيها. ولإنشاء المنطقة الصناعية في فترة الانتداب البريطاني دورٌ هامٌّ في جذب عشرات آلاف العمال إلى المدينة. في الوقت ذاته، بدأت الشرائح السكّانيّة العربيّة القادمة من مختلف مدن وقرى فلسطين، بل سوريا بمفهومها الجغرافيّ الأوسع، بوضع أسس تنظيم حياتها الاجتماعيّة والثقافيّة والسياسيّة والاقتصاديّة والتعليميّة، حيث بادر أهالي القرى الوافدون إلى حيفا بتأسيس جمعيّات لرعاية شؤونهم، وأيضا افتتحت مدارس تابعة لمؤسسات كنسية وجمعيات خاصة لعبت، بدورها، دورًا في رفع المستوى التعليميّ للطلاّب، ليتوازن مع ما تشهده المدينة من طفرة تطوُّريّة كبيرة. علاوة على هذا، تأسّست نوادٍ ثقافيّة وأدبيّة ورياضيّة وفّرت مجموعة كبيرة من الأنشطة للسكّان مستجيبة لأذواقهم واحتياجاتهم. وتأسّست صحف عربيّة كثيرة جاوزت الثلاثين عددًا، كان من أبرزها "الكرمل" التي أسّسها نصّار. كانت هذه الصحيفة صوتًا نبّه

العرب إلى مخاطر الصهيونيّة، ولا سيّما قضيّة بيع الأراضي. فضلاً عن ذلك، استقبلت المدينة على مسارحها، فرقًا موسيقيّة ومسرحيّة قادمة من مصر ولبنان، أبرزها فرقة رمسيس (ليوسف وهبي). ونشط مسرح الكرمل للتمثيل في حيفا بما قدّمه من عروض جذبت الآلاف من سكّان المدينة وخارجها. أمّا النشاط السياسيّ، فتمثّل بتأسيس أحزاب، وفتح فروع لأحزاب مراكزها خارج المدينة. ووفّرت هذه الأحزاب قسطًا من التوعية السياسيّة في التصدّي للمشروع الصهيونيّ الآخذ في التوسّع. ولكونها مدينة عمّال، تأسّست فيها جمعيّة العمّال العربيّة التي نظمت الحركة العمّالية في مواجهة هيمنة منظّمة "الهستدروت" الصهيونيّة. وللحركة الكشفيّة دور في تثقيف الشباب، ورفع مستوى وعيه.

إزاء هذا التطوّر المدينيّ الذي شهدته حيفا العربيّة، نشط، بالمقابل، المشروع الصهيونيّ في إقامة مستعمرات في أعالي قمم الكرمل المشْرفة على حيفا العربيّة، وتمكّنت مؤسّسات صهيونيّة من بسط سيطرتها وهيمنتها على مؤسّسات المدينة، كان أبرزها البلديّة، التي أصبحت بيدها ابتداء من 1940، وكذلك السيطرة على قطاعات صناعيّة ومصرفيّة في المدينة بدعم من حكومة الانتداب. وخلال الانتداب ارتفع عدد اليهود في المدينة عدة أضعاف، مثلما يُبين الجدول التالي:

السنة	إجمالي عدد السكان	العرب	اليهود
1914	22000	18500	3500
1922	24634	18404	6230
1931	50403	34480	15923
1944	128000	62000	66000
1948 (ما قبل النكبة)	155000	75000	80000
1948	85500	3500	82000

المصدر: (بن أرتسي، 1989، ص. 31).

وهكذا انقسمت حيفا إلى مجتمعين منتشرين في قسمين من مساحة المدينة: المجتمع الفلسطينيّ المنتشر طبيعيًّا على امتداد الساحل ومنحدرات الكرمل المنخفضة قبالة الميناء والبحر، ومجتمع يهوديّ مستوطن منتشر في أحياء على شكل مستعمرات على قمم الكرمل المشْرفة على المدينة،

الموقع الذي عزّز من إمكانيّات التفوّق عسكريًّا في المستقبل، للانقضاض على حيفا العربيّة، وتدمير وجودها خلال النكبة.

نجح العرب، من سكّان المدينة ومن خارجها، في بناء مجتمع حداثوي ليبرالي منفتح تماما على مجتمعات أخرى، من خلال أنماط الحياة التي وفرتها المدينة بطبيعة تكوينها، وما قدمته من خدمات شاملة لكلّ مناحي الحياة. تأثّر هذا المجتمع النامي والناهض بمؤثّرات مختلفة استوعبتها المدينة. ورغم وجود التأثيرات المختلفة، نجح المجتمع الفلسطينيّ الحيفاويّ في الحفاظ على هُويّته العربيّة.

تجاوز عدد السكان في حيفا، عشية وقوع النكبة، السبعين ألفًا، لم يَبقَ منهم، جرّاء النكبة، سوى 3,500، وذلك وَفْق إحصاء أجرته بلديّة حيفا بتاريخ 31 أيار 1948 (محفظة حاييم كاتس، أرشيف بلديّة حيفا). وكانت منظّمة الهاغاناه وغيرها من المنظّمات العسكريّة الصهيونيّة قد نفّذت تطهيرًا عرْقيًّا في حيفا، مستخدِمةً براميل متفجّرة وقذائف طالت الأحياء السكنيّة والمراكز التجاريّة، ممّا أدّى إلى دبّ الفزع والهلع في نفوس المواطنين. أضف إلى ذلك أنّ القيادة الانتدابيّة في حيفا مهّدت كلّ الطرق لاستيلاء المنظمات الصهيونية على المواقع الإستراتيجيّة في المدينة، بالإضافة إلى تسليمها عددًا من المقرّات والقواعد الحربيّة. وبالتالي، فإنّ تفوُّقًا عسكريًّا صهيونيًّا كان واضحَ المعالم في حيفا.ومع انقضاض المجتمع اليهوديّ ومنظّماته العسكريّة على مدينة حيفا، انقطعت مسيرة التمدّن التي عاشتها حيفا. فقد شرعت السلطات الإسرائيليّة بعمليّات هدم لأحياء بكاملها، وتوطين مهاجرين مستوطنين يهود في أحياء أخرى (كوادي الصليب) وفي بعض الأحيان في بيوت الفلسطينيّين. ومن جهة أخرى، شرعت البلديّة بتبديل أسماء الشوارع والحارات العربية كخطوة أخرى نحو تهويد المدينة، حيث لم يبقَ من الأسماء العربيّة في حيفا إلاّ 20%، وَفقًا لتقديراتنا (منصور، 1999، ص. 25)؛ وبالتالي إلى إبادة المكان، وطمس معالمه العربيّة بعد تطهيره من سكّانه الأصليّين. من جهة أخرى، سعت بلديّة حيفا والمؤسّسات الإسرائيليّة المختلفة، بعد العام 1948، إلى تشكيل حيفا يهوديّة وَفق رؤى وتطلُّعات صهيونيّة (من حيث المؤسّسات وأنماط السلوك السياسيّ)، وأوروبيّة (من حيث الفنون المعماريّة والحيّزات العامّة والحياة الثقافيّة)، محاولين، بذلك، خلق مدينة يهوديّة لا صلة لها بماضيها الفلسطينيّ. تتناسب حيفا الحالية مع متطلّبات وتطلّعات المستوطنين اليهود الإشكناز (اليهود القادمين من أوروبا)، في حين أنّ العرب الباقين فيها (3500 تقريبا من أصل 80 ألفًا بعد النكبة مباشرة) (منصور، 1999، ص. 27، محفظة حايم كاتس- بلدية حيفا) ومن انضمّ إليهم من قرى

الجليل وشماليّ المثلّث طلبًا للرزق والتعليم يبحثون، بجِدّيّة، عمّا يجعلهم ينتمون إلى ما بقي من مدينتهم العربيّة.

المدينة الحالية غريبة عن أساسها وشكلها العربيّين، إذ بدأت بدأت تفقد هُويّتها العربيّة شكلاً ومضمونًا، فكأنّنا أمام حيفا أخرى غير تلك التي أسّسها سكّانها الأصليّون، وأرادوها وَفق رؤاهم وتطلُّعاتهم.

في مقابل هذا، تعمل بلديّة عكّا على تفريغ البلدة القديمة من سكّانها العرب، وذلك من خلال إهمال مستمرّ في أعمال الصيانة، ومنع البناء فيها من قبل العرب، بذريعة كونها مدينة تاريخيّة واثريّة. إضافة إلى إهمال كبير للخدمات الاجتماعيّة، وهو ما ينعكس سلبًا على مظاهر الحياة، بحيث تفشّى استعمال السموم والمخدّرات والجنوح إلى الجريمة. من جهة أخرى، اهتمّت البلديّة ببناء أحياء جديدة خارج الأسوار لاستقبال المستوطنين المهاجرين اليهود. وهكذا تكوّنت مدينتان: عكّا القديمة بطابعها التاريخيّ الآيل للسقوط، وعكّا الجديدة متطورة. وهكذا هو الحال في حيفا العربيّة، حيث جرى إهمال منهجيّ للأحياء العربيّة، وبالمقابل الاستثمار الكبير بالأحياء اليهودية. ففي كلّ مدينة مجتمعان منفصل كلّ منهما (العربيّ واليهوديّ) قوميًّا واجتماعيًّا وتعليميًّا وخدماتيًّا عن الآخر، دونما وجود أيّ رابط تقريبًا بينهما، استجابة لسياسات حكوميّة إسرائيليّة ومحلّيّة مُحْكَمة التخطيط والتطبيق بما يتوافق مع مشروع التهويد والفصل العنصريّ الآخذ في الازدياد.

***د. جوني منصور** هو مؤرخ ومحاضر في قسم التاريخ في كلية بيت بيرل الأكاديمية.

المراجع

معمر، توفيق (1979). **ظاهر العمر**. الناصرة: مطبعة الحكيم.

منصور، جوني (1999). **شوارع حيفا العربية**. حيفا: جمعية التطوير الاجتماعي.

العبرية

محفظة حاييم كاتس، (1948، أيار 31). أرشيف بلدية حيفا.

بن ارتسي، يوسي (1989). **حيفا في تطورها (1918-1948)**. القدس: ياد اسحق بن تسفي.

المدن المختلطة: نحو فضاء مدينيّ مضادّ؟

حاييم يعكوبي*

يجري استخدام مصطلح "المدن المختلطة" على نحو واسع في إسرائيل لوصف حالة مدينيّة تشغل فيها مجتمعات محليّة عربيّة ويهوديّة منطقة نفوذ واحدة. على الرغم من ذلك، من شأن المراجعة النقديّة أن تضع علامات استفهام حول هذا المصطلح الذي يَستحضر في الأذهان مفردات الاندماج والعضويّة المشتركة في المجتمع، بينما الواقع يشكّل موضع خلاف وجدل (Yacobi, 2009). وعلى غرار حالات أخرى من مجتمعات المستوطنين، ثمّة فصل ذهنيّ وجغرافيّ واضح بين العرب واليهود في إسرائيل، وعليه فإن وجود الفضاءات المختلطة يشكّل أمرًا استثنائيًّا وغير طوعيّ، ونما كنتاج لمسارات تاريخيّة جرت فيها عمليّة تهويد عميقة للمناطق الإسرائيليّة، والمدن الفلسطينيّة السابقة من ضمنها.

تقع اللدّ على تخوم السهل الساحليّ الفلسطينيّ، وقد نمت وازدهرت على تقاطع طرق تتّجه من الشرق إلى الغرب (يافا- القدس)، ومن الجنوب إلى الشمال (مصر- سوريا- لبنان). في العام 1922، أفادت دائرة الإحصاء في حكم الانتداب البريطانيّ أنّ عدد سكّان اللدّ هو 8,103 نسمة، ينقسمون بين 7,103 مسلمين، وَ 926 مسيحيًّا، وَ 11 يهوديًّا. وكما بالنسبة لكثير من المدن وقرى فلسطينيّة أخرى، شكّل العام 1948 نقطة تحوّل فارقة في تاريخ اللدّ، حيث قامت قوّات الجيش الإسرائيليّ باحتلال المدينة التي كان من المفترض فيها أن تشكّل جزءًا من الدولة الفلسطينيّة بحسب خطّة التقسيم التي أقرّتها الأمم المتّحدة في العام 1948. خلال حملة داني، قُتل 250 فلسطينيًا في المدينة، وفَرّ منها 20,000 أو إنّهم أُجبروا على الرحيل. إلى ذلك، إنّ الحاجة إلى قوى عاملة في مجالات معيّنة شكّلت السبب الرئيسيّ في السماح لِـ 1,030 فلسطينيًّا في البقاء في المدينة (أرشيف جيش الدفاع الإسرائيليّ، 31-1860/50، تشرين الثاني، 1948).

السياسة الإسرائيليّة في الدولة الفتيّة تجاه الفلسطينيّين شملت نقل مئات العمّال من الجليل للعمل في كروم العنب المهجورة في اللدّ ومحيطها، وسكن هؤلاء في جيوب سكنيّة عربيّة ولم يُسمح لهم بالبقاء قي المدينة بعد انتهاء الموسم الزراعيّ (أرشيف بن غوريون 48/8/7-9837 بدون ذكر التاريخ؛ أرشيفات الجيش الإسرائيليّ 31-50/1850، تشرين الأوّل- تشرين الثاني، 1948). تُظهر الوثائق الأرشيفية أنّ قوّات الأمن تحكّمت تحكّمًا كاملاً بشؤون الفلسطينيّين، بما في ذلك تنقّلاتهم، وفي حقّهم بالعمل (أرشيف الجيش الإسرائيليّ 31-50/1860، بدون ذكر التاريخ؛ أرشيفات الجيش الإسرائيليّ 32-50/1860، بدون ذكر التاريخ). من المهمّ الإشارة هنا أنّ الحصول على هذه الحقوق فرض على الفلسطينيّين الأفراد تبنّي سلوكيّات سياسيّة مناسبة تجاه جهاز الحكم الإسرائيليّ. هذا التوجّه لقي تأييد الرأي العامّ الإسرائيليّ الذي بنى صورة سلبيّة للفلسطينيّين المتبقّين في البلاد. إلى ذلك، تَحَوّل الفلسطينيّون المتبقّون في اللدّ إلى مجموعة عاجزة؛ وتقوّضت ثقافتهم المدينيّة وهُويّتهم الجمعيّة وقيادتهم الجماعيّة. وكما أفادت السلطات الإسرائيليّة في تلك الفترة، تحوّل الفلسطينيّون إلى مجتمع مقطّع الأوصال، وعليه لم يعد يشكّل خطرًا على الهيمنة اليهوديّة (أرشيف الجيش الإسرائيليّ 31-50/1860، 1948).

في شهر نيسان من العام 1949، انتهت فترة الحكم العسكريّ الذي فُرض على اللدّ (أرشيف الجيش الإسرائيليّ 31-50/1860، حزيران، 1949). على الرغم من ذلك، بقي هناك إجماع واسع بشأن ضرورة مواصلة فرض الرقابة على السكّان الفلسطينيّين. في الفترة الأولى بعد الحرب، حاول لاجئون فلسطينيّون التسلّل والعودة إلى بيوتهم في اللدّ. ردُّ فعل السلطات تَمثّلَ في اتّخاذ خطوات عسكريّة ضدّهم، وفي توطين مكثّف للمهاجرين اليهود -والشرقيّين منهم على وجه الخصوص- في بيوتهم (أرشيف الجيش الإسرائيليّ 31-50/1860، كانون الثاني 1949؛ أرشيف الجيش الإسرائيليّ 31-50/1860، كانون الأوّل 1948).

لكن، على الرغم من عمليات التهويد المكثّفة التي رمت إلى السيطرة على التوازن العدديّ بين اليهود والفلسطينيّين، فإنّ عمليّة الهجرة الفلسطينيّة الداخليّةِ والنموَّ الطبيعيَّ في صفوفهم فرضا تحدّيًا على التوازن الإثنو- قوميّ الذي حاولت الدولة المحافظة عليه. بالإضافة إلى البناء غير الرسميّ للمساكن

والخدمات المدينيّة، شكّلت الاحتجاجات ضدّ هدم المنازل بديلاً لسياسة التخطيط الحكوميّة.

البيانات المشتقّة من التعداد السكّانيّ تُظهر أنّ نسبة السكّان الفلسطينيّين قد ارتفعت من 9% في العام 1950 إلى ما ينيف عن 20% في العام 2000، بينما تراجعت نسبة السكّان الإسرائيليّين في الفترة ذاتها من 91% إلى أقلّ من 80%. ومن أجل فهم هذه التغيّرات الديموغرافيّة، ثمّة أهمّيّة لمتابعة الأحداث التاريخيّة التي تحدّت عمليّة التهويد، والتي بدت وكأنّها مُحْكَمة تمام الإحكام.

بالإضافة إلى الفلسطينيّين الذين بَقُوا في اللدّ بعد العام 1948، قامت موجات من المهجَّرين الفلسطينيّين الداخليّين من خارج المدينة بالاستقرار في المدينة بدءًا من خمسينيّات القرن الماضي. بقدومهم للسكن في اللدّ، أعاد هؤلاء تركيب بروفيل المدينة الاجتماعيّ، وخلقوا طبقات ديمغرافيّة أكثر تركيباً. إحدى المجموعات الأكثر فاعليّة في هذا المضمار تضمّ مهجَّرين داخليّين جرى توطينهم في اللدّ كجزء من اتّفاق مع السلطات الإسرائيليّة. خلال الستّينيّات، وكجزء من السياسة الرسميّة الإسرائيليّة، جرى توطين عائلات بدويّة في المنطقة الشماليّة من اللدّ، وتحديدًا في حيّ محطّة سكّة الحديد. هذه العائلات اندمجت في الاقتصاد الإسرائيليّ كأيادٍ عاملة رخيصة.

موقع اللدّ القريب من متروبولين تل أبيب زاد من جاذبيّتها بالنسبة لمزيد من المجموعات الفلسطينيّة، وقامت بعضها بإشغال منازل شاغرة ومهدومة جزئيًّا داخل المدينة على نحوٍ "غير قانونيّ". قامت السلطات الإسرائيليّة بتوطين مجموعة أخرى من الفلسطينيّين في اللدّ، وهي مجموعة "العملاء"[1] الفلسطينيّين من الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة، وهي المناطق التي احتلّتها إسرائيل في العام 1976.

شمل هذا التدفّق الديمغرافيّ في طيّاته توتّرات سياسيّة وثقافيّة واقتصاديّة تنعكس على مستوى الحيّز المكانيّ. تَعْرض المدينة نمطًا مبتورًا يُهيمن فيه الفلسطينيّون على منطقتين في اللدّ، وهما المنطقة الشماليّة والمنطقة الجنوبيّة. هذه المناطق تتميّز بالبناء "غير المرخّص" بحسب تعريف السلطات، إذ يسكن نحو 50% من السكّان الفلسطينيّين في المدينة في مَبانٍ "غير قانونيّة". مفهوم الفلسطينيّين لنشاطهم غير القانونيّ في مجال البناء يتناقض مع سياسة دولة إسرائيل، إذ يعتبر هؤلاء أنّهم بذلك يناضلون من أجل انتزاع حقوقهم في المسكن، على نحوٍ ما يصف الأمرَ أحدُ الفلسطينيّين في مقابلة

[1] هذه المجموعة تعاونت مع السلطات الأمنيّة الإسرائيليّة، ولذا تُعتبر عميلة في نظر الفلسطينيّين. نقلت السلطات الإسرائيليّة هذه العائلات من مدنها وقراها الأصليّة بسبب الخطر المحْدِق بحياة أفرادها، ووفّرت لها مساكن بديلة في المدينة.

أُجْرِيَتْ معه:

" أنا عالق داخل دائرتين من التمييز. الأولى هي الدائرة القوميّة التي تتعامل معي على أنّي "مشكلة". أمّا الثانية، فهي الدائرة البلديّة؛ وهنا الوضع أسوأ لكونه يؤثّر على حياتي اليوميّة- التمييز على هذا المستوى شامل وعميق. حقوقي الأساسيّة منتهَكة- حقّي في المسكن، وحقّي أن يتوافر لأبنائي تعليم لائق. هذه الخدمات تُقدَّم على المستوى البلديّ، ونحن نناضل من أجل الحصول عليها (أ.م، اتّصال شخصيّ، تشرين الثاني، 2000).

التحكّم الديمغرافيّ بالمدينة هو ما يشكّل المنطلق لموجة التهويد الأخيرة في اللدّ والتي بدأت في أواخر التسعينيّات، وعلى وجه التحديد مع وصول المهاجرين من دول الاتّحاد السوفييتيّ السابق. هؤلاء يشكّلون الآن 25% من المجموع الكلّيّ للسكّان في المدينة (Yacobi, 2009). يعرض تقرير أعدّته البلديّة مسألة الديناميكيّة الديمغرافيّة كقضيّة مصيريّة، ويدعو إلى "الدفاع" عن المدينة من خطر فقدان السيطرة اليهوديّة (2000).

السياق المدينيّ "المختلط" في إسرائيل يعرض "سلسلة مزدوجة" من التمييز ضدّ المواطنين الفلسطينيّين في دولة تعرّف نفسها كيهوديّة، وعليه فهي تقوم برصد الموارد تبعًا لتراتبيّة إثنيّة. يعاني الفلسطينيّون المزيد من التمييز في مدينة تصرّح بأنّها "مختلطة"، لكنّها تقوم في الوقت ذاته بتجاهل احتياجات سكّانها العرب التخطيطيّة وهُويّتهم. هذا المنطق يتحكّم بسياسة التخطيط المدينيّة، وبتدفّق رؤوس الأموال، وبالإنتاج الثقافيّ وبأنساق الهندسة الديمغرافيّة.

على الرغم من ذلك، فإنّ المشهد المدينيّ في اللدّ لم يُرسَم عَبْر السنين فقط من خلال سياسات التخطيط الموجَّهة من الأعلى نحو الأسفل، بل كذلك من خلال مبادرات من الأسفل نحو الأعلى، تمثّلت في البناء المكثّف غير الرسميّ للمساكن والخدمات من قِبَل المجتمع المحلّيّ الفلسطينيّ في المدينة. التوتّر السياسيّ- المكانيّ يقع في جوهر إضفاء المعنى والشعور بالانتماء والهُويّة في صفوف السكّان الفلسطينيّين.

تعيد مبادرات "الأسفل نحو الأعلى" التي تطلقها المجتمعات المحلّيّة، نحو التنظيم غير الرسميّ في التخطيط والبنْية التحتيّة والاحتجاجات ضدّ هدم المنازل، أو الهجرة الداخليّة المتواصلة للفلسطينيّين من يافا (بسبب ارتفاع أسعار المساكن)، تعيد رسمَ شكل المدينة ووظيفتها ومعناها، وتفتح إمكانيّة خلق فضاء مدينيّ مضادّ. من خلال عمليّة نشوء تاريخيّة تولّدت بفعل التحوّلات الديموغرافيّة لمدينة اللدّ، يُمكن النظر إلى "المدينة المختلطة" كمدينة خضعت لحقبة مكثّفة من التهويد، وبالتالي خلقت فصلاً جغرافيًّا ومكانًا للتمييز ضدّ الفلسطينيّين.

*د. **حاييم يعكوبي** هو مهندس معماريّ متخصّص في الجغرافيا السياسيّة- المدينيّة، ويترأس برنامج اللقب الثاني في التصميم المدينيّ في معهد بتسالئيل. يتمحور عمله الأكاديميّ في الفضاء المدينيّ كوحدة ثقافيّة واجتماعيّة وسياسيّة.

مراجع

الإنجليزيّة

DeCerteau, M. (1984). *The Practice of Everyday Life.* Berkeley: University of California Press.

Lefebvre, H. (1999). *The Production of Space*. Oxford: Blackwell.

Yacobi, H. (2009). *The Jewish-Arab City: Spatio-Politics in a Mixed Community.* London: Routledge.

العبريّة

كامب، أدريانا (2000). الحدود كوجه الإله يانوس: الفضاء الجغرافيّ والوعي القوميّ في إسرائيل. تيئوريا فِبيكورت ("النظريّة والنقد")، 16، 13-44.

أراشيف

أرشيفات بن غوريون (بدون ذكر التاريخ)**.(9837-27/8/48) .**

أرشيف الجيش الإسرائيليّ (بدون ذكر التاريخ).(1860/50-31)

أرشيف الجيش الإسرائيليّ (بدون ذكر التاريخ).(1860/50-32)

أرشيف الجيش الإسرائيليّ (10 تشرين الأوّل، 1948). تقرير الحكم العسكريّ.(1860/50-31)

أرشيف الجيش الإسرائيليّ (10 تشرين الأوّل- 15 تشرين الثاني، 1948). تقرير الحكم العسكريّ (1860/50-31).

أرشيف الجيش الإسرائيليّ (23 كانون الأوّل، 1948) تقرير الحكم العسكريّ (1860/50-31)

أرشيف الجيش الإسرائيليّ (28 كانون الأول، 1948) تقرير الحكم العسكريّ (1860/50-31)

أرشيف الجيش الإسرائيليّ (11 كانون الثاني، 1949) تقرير الحكم العسكريّ(1860/50-31)

أرشيف الجيش الإسرائيليّ (23 حزيران، 1949) إنهاء الحكم العسكريّ في اللدّ والرملة ويافا.(1860/50-31)

تقرير بلديّة اللدّ. (2000).

Gentrifiers[1] راديكاليّون: المشهد المتحوّل للنشاط الاجتماعيّ في يافا

دانيئيل مونتيريسكو*

عُرفت يافا تاريخيًّا بِـ "عروس البحر"، واعتُبرت المركز المدينيّ الأكبر في فلسطين ورمز الحداثة السياسيّة في حقبة ما قبل العام 1948 (LeVine, 2005). وبسبب التوسّع الصهيونيّ، خضع المتروبولين العربي لتحوّلات راديكاليّة عندما جرى تهجير الغالبيّة العظمى من السكّان (بما في ذلك غالبيّة النخب المحلّيّة) خلال الأعمال العدائيّة في العام 1948. لم يتبقَّ في يافا من سكّانها الفلسطينيّين الأصليّين سوى 3500 نسمة من أصل نحو 100,000 نسمة. يافا التي شكّلت ميناء إقليميًّا ومركزَ تجارة عالميًّا في الحقبة العثمانيّة الأخيرة والانتداب البريطانيّ تحوّلت -بين عشيّةٍ وضُحاها- إلى الحيّ رقم "7" السيّئ الصيت والآيل للسقوط، "الحيّ العربيّ" لمدينة تل أبيب.

اليوم، بعد مرور أكثر من 60 عامًا على النكبة، تُعتبر يافا "مدينة مختلطة" من الناحية الإثنيّة (Rabinowitz & Monterescu, 2008)، ويسكن فيها نحو 17,000 فلسطينيّ من مواطني إسرائيل (بيانات بلديّة تل أبيب- يافا، 2012)، ويشار إليها كمكان فريد من نوعه، وَ "مُغاير" من الناحيتين الثقافيّة والسياسيّة. يشكّل المجتمع المحلّيّ الفلسطينيّ نسبة 5% من المجموع السكّانيّ العامّ

[1] Gentrification: الكلمة مشتقة من كلمة gentry والتي تعني الطبقة العليا، أو طبقة النبلاء. يدور الحديث عن ظاهرة (أو سيرورة) يدور رحاها في المدن الكبيرة، حيث تبدأ شرائح سكّانية ميسورة الحال من الطبقة المتوسطة- العليا وسماسرة بشراء العقارات في حي فقير ومهمل (بسبب جاذبية الموقع كقربه من البحر، [كما في حالة يافا]، او بسبب مشاريع تحسينية تُطلقها السلطة المحلّيّة، أو بسبب الأسعار المتدنّية للعقارات). عندها تبدأ أسعار الشقق بالارتفاع تدريجيا مما يتسبب في الكثير من الأحيان بمغادرة السكّان الأصليين للحي في بحثهم عن شقق وخدمات أقل تكلفة. هذه الظاهرة تنتشر في المدن الأمريكية والأوروبية الكبيرة، ولا تُعرف ظاهرة مماثلة لها في الأقطار العربيّة. وجدنا صعوبة في " تعريب" المصطلح بكلمة واحدة تحمل المعنى المقصود، لذا ارتأينا في هذه المرحلة الإبقاء على هذا المصطلح، واشتقاقاته المختلفة باللغة الإنجليزية.(المترجم)

في تركيبة متروبولين تل أبيب، ونحو ثلث سكّان مدينة يافا، ويكافح هذا المجتمع منذ العام 1948 من أجل الحفاظ على وجود جماعيّ قابل للحياة والنموّ. بالنسبة للبلديّة والدولة، شكّلت يافا العربيّة منذ زمن بعيد "مشكلة" سياسيّة، وهو ما دفع مؤسّسات السلطة إلى تبنّي إستراتيجيّات متكرّرة من التطويق والرقابة والسيطرة، وعادة ما يصف أعضاء المجتمع العربيّ في يافا أنفسهم كَـ "أقلّيّة مزدوجة" يجري إقصاؤها مرّتين: الأولى على المحور القوميّ من قِبَل مؤسّسات الدولة، والثانية على مستوى السلطة المحلّيّة وسياسة بلدية تل أبيب تجاههم. في غياب قيادة موحّدة، وعدم وجود طبقة وسطى ثابتة تتحدّث باسمهم، يتوق الفلسطينيّون إلى الحصول على مساكن بأسعار معقولة، والحصول على الاعتراف السياسيّ.[2]

شَهِدَ العَقد الأوّل من القرن الحادي والعشرين عددًا من الأحداث المركزيّة في المدن المختلطة من الناحية الإثنيّة. شكّلت أحداث أكتوبر عام 2000 واندلاع هبّة الأقصى تحوّلاً مهمًّا في تاريخ الأقلّيّة الفلسطينيّة في إسرائيل. الأحداث التي اندلعت في يافا وحيفا والرملة واللدّ وعكّا لم تتمخّض عن إصابات وأضرار خطيرة، لكنّها كشفت النقاب عن الفجوة الآخذة في الاتّساع، وعن أزمة الثقة العميقة بين هذه المدن اليهوديّة والسكّان العرب فيها، وعن التدخّل الفظّ الذي تمارسه أذرع الدولة البوليسيّة.

شهدت الأزمة المتواصلة في يافا مزيدًا من التفاقم والتصعيد عندما قامت دائرة أراضي إسرائيل في العام 2007 بإصدار 497 أمر إخلاء لعائلات فلسطينيّة في يافا بذريعة البناء غير القانونيّ.[3] وبما أنّ هذه العائلات كانت تعيش في حيّ العجمي، وهو الحيّ الذي تَحوَّلَ إلى بؤرة الـgentrification (أنظروا الملاحظة أدناه) اليهوديّة الساخنة، نظر السكّان إلى عمليّة الإخلاء كمسعى إضافيّ لتنفيذ عمليّة ترانسفير للسكّان العرب إلى خارج يافا (الشكل "1"). سرعان ما تحوّل هذا الأمر إلى رمز النضال من أجل الوجود الفلسطينيّ، والعلامة الفارقة لمقاومة عمليّة الـ gentrification الإثنيّة.

---

[2] بسبب الانقسامات في المنظومة السياسيّة العربيّة في يافا، والخلافات المتكرّرة بين ممثّلي المجتمع المحلّيّ هناك، فقدت قائمة يافا مقعدها في المجلس البلديّ في الانتخابات المحلّيّة عام 2013. ومقابل 3,717 صوتًا حصلت عليها في انتخابات العام 2008، لم تتمكّن القائمة من الحصول على أكثر من 2,195 صوتًا في العام 2013.

[3] راجِعوا بروتوكولات لجنة الشؤون الداخليّة البرلمانيّة على الرابط التالي:

www.knesset.gov.il/protocols/data/rtf/.../2007-03-20.rtf

التعبئة الجماعيّة حول هذا الحدث المؤسِّس ضمّت ناشطين فلسطينيّين ويهود من يافا وأماكن أخرى، وفتحت فضاء فعّالاً للعمل السياسيّ ولأشكال أخرى من التعاون الثنائيّ القوميّة (Monterescu & Shaindlinger, 2013). في العام نفسه، بالتفاعل مع سياسات التهجير الحكوميّة، أُقيمت في يافا مستوطنة مدينيّة من خلال دعوة ناشطين يهود شبّان من المعسكر القوميّ المتديّن إلى "افتداء وتخليص" المدن المختلطة، وإعادة "التوازن الديمغرافيّ" إلى سابق عهده (Barak, 2011). هذه المقالة المقتضبة ترسم بخطوط عريضة نزعتين مركزيّتين تدور رحاهما في يافا: ولادة حركة مستوطنين مدينيّة راديكاليّة، والتحالف بين ناشطين فلسطينيّين وأفراد يهود مسيّسين، حيث يمكن تصنيف العديد منهم كمن قدموا للسكن في يافا تحت مظلّة الـ gentrification، وعليه فقد تحول المدافعون عن ضحايا التهجير إلى جزء من مسبّباته.

"تخليص وافتداء" المدينة المختلطة

في أعقاب الانسحاب من غزّة في العام 2005، أطلقت الحركة الاستيطانيّة اليهوديّة حملة "إعادة احتلال" (*Reconquista*) المدن المختلطة. مدفوعة بدعم سخيّ من الحكومة ومنظّمات خاصّة كجمعيّة "روش يهودي" ("رأس يهوديّ")، نمت مجتمعات استيطانيّة محلّيّة في الرملة ("عميحاي")، واللدّ ("إلياشيف")، وعكّا ("أوميتس") ويافا ("شيرات موشيه") (نفس المصدر). بعد انطلاقها في العام 2007، أصبحت المستوطنة اليهوديّة في يافا تضم 51 عائلة تنتشر في أحياء يهوديّة وأخرى مختلطة. تدير هذه المستوطنة موقعًا إلكترونيًّا (http://www.jjjaffa.com) تحت الشعار "إعادة بناء المجتمع التوراتيّ" (الرسم 2). تلاعبت البيشيفاه على المستوى الإستراتيجيّ بما أطلقت عليها "أجِنْدَة تل أبيب كمدينة متعددة الثقافات"، على حساب الجمهور الفلسطينيّ. في زيارة أجراها مع رئيس البلديّة حولدائي في حيّ العجمي، قال رئيس اليشيفاه في الحيّ الحاخام ماليّ (حاخام مستوطنة بيت إيل سابقًا): "يحقّ للجميع الحصول على معاملة لائقة باستثناء مَن هم أعداء شعب إسرائيل" (Kempinsky, 2011). تدعو الحركة إلى تخليص المدن المختلطة من إرثها العربيّ وإعادة بناء الهيمنة اليهوديّة،[4] وذلك من خلال إبراز صورة الحاخام كوك، أحد مؤسّسي

[4] راجعوا: http://cafe.themarker.com/post/1460551/ and http://www.yaffo.co.il/article_k.asp?id=246

الحركة الصهيونيّة الدينيّة وحاخام يافا في الفترة الواقعة بين العامين 1904-1916 (انظروا الرسم "3").

في شهر أيّار عام 2009، فازت شركة "بإمونا" ("بالإيمان") بمناقصة دائرة طرحتها أراضي إسرائيل لإقامة مشروع إسكانيّ في حيّ العجمي. بعد عامين من النضال القانونيّ، رفضت دائرة أراضي إسرائيل والمحكمة العليا التماسًا تقدّم به 28 مواطنًا من يافا، وجمعيّة "بمكوم"، وجمعيّة حقوق المواطن في إسرائيل، واعتبرتا أنّ المسألة أصبحت "أمرًا واقعًا" ("fait accompli") (الرسم "4"). بدأ العمل في المشروع الذي سيعرض نحو 20 شقّة لليهود المتديّنين دون سواهم، ويُتوقّع أن تستكمل عمليّة البناء في العام 2015.

Gentrifiers ضدّ الـGentrification

في أعقاب أحداث أكتوبر العام 2000، بدأت مدينة يافا تلفت الأنظار كفضاء للتعبئة السياسيّة، الأمر الذي حوّلها إلى موضع استقطاب لمجموعات مختلفة كانت قد عبّرت عن رغبتها واهتمامها بالتعاون اليهوديّ- العربيّ من خلال السكن الفعليّ في المدينة. وقد شملت هذه المجموعات: كومونات هيبيّة تبحث عن الغرائبيّة الجذّابة (exoticism) الشرق أوسطيّة والمتعدّدة الثقافات (وهي مجموعة استوطنت في يافا منذ التسعينيّات)، ويساريّين أفرادًا جاءوا مدفوعين بأيديولوجيا تطبيق التعايش المشترك على أرض الواقع، وكومونات شابّة ثنائيّة القوميّة؛ والأزواج المختلطين من العرب واليهود الذين لا يستطيعون العثور على مكان لهم في تل أبيب. وأخيرًا، اجتذبت أحداث أكتوبر العام 2000 مجموعات سياسيّة من الفلسطينيّين والإسرائيليّين المنخرطين مباشرة في النشاط المتعلّق بالصراع كمجموعة أناركيّين (لا سلطويّين) ضدّ الجدار، وجمعيّة "ريعوت - صداقة"، ومنظّمة "تعايش"، وجمعيّة "زوخروت - ذاكرات". الدور الحاسم الذي يقوم به الناشطون العرب واليهود القادمون من خارج المدينة ملحوظٌ جدًّا. وعلى الرغم من أنّ هذه المجموعات تبنّت مسارات سياسيّة مختلفة وروّجت لأجندات متباينة، تقاسمت افتتانًا مشتركًا بما تعرضه هذه المدينة المتنازَع عليها من معانٍ وأهداف كامنة، إن كان ذلك من خلال العمل السياسيّ، أو بالبحث عن الذات على المستوى الفرديّ.

مقابل توأم القوى المتمثل في المستوطنين والـ gentrifiers، ظهر في الواجهة لاعبون جدد ممّن ساروا على خطى التحالفات الجديدة، وظهر في المدينة وجود أعداد متزايدة من الناشطين اليهود الجدد، إلى جوار العمل السياسيّ الفلسطينيّ في يافا الذي كان مُمَأسَسًا للغاية، من خلال نشاطات رابطة عرب يافا المتواصلة منذ أواخر سبعينيّات القرن الماضي، واللجنة الشعبيّة للدفاع عن الأرض والمسكن "دارنا" التي تأسّست في العام 2007. وقد حدّثني أحد الموسيقيّين المَقْدسيّين السابقين الذي انتقل للسكن في يافا في العام 2007، قال: "لقد انتقل جزء كبير من المشهد الراديكاليّ من القدس إلى مدينة يافا". في ظاهرة هي بمثابة الصورة المعاكسة للاهتمام الجديد للمستوطنين اليهود بالمدن المختلطة، بدأ يهود من ذوي الميول اليساريّة ينشطون في أعمال مناهضة للـ gentrification في وقت شكّلوا فيه هم أنفسهم جزءًا من هذه العمليّة التي اجتاحت المدينة، ويقومون من خلال نشاطهم هذا بعرض المدينة كفضاء ثقافيّ مغاير. بعض هؤلاء اختاروا عمدًا "العيش داخل الجرح المفتوح"، كما صاغ أحد الـ gentrifiers هذا الأمر، أي من خلال تجنيد الذاكرة والصدمة كوسائل تعبيريّة في الفنّ السياسيّ. من الأمثلة المهمّة على ذلك مشروعُ "شبح حيّ المنشيّة يستيقظ" للفنّان رونين إيدلمان (2007) الذي استُخدِمت فيه أدوات بسيطة، كعربات ترسيم الخطوط البيضاء في ملاعب كرة القدم، وعجلات تُستخدم في صبغ المنازل، وكلّ ذلك ابتغاءَ رسم حدود حيّ المنشيّة الفلسطينيّ المدمّر. هذا المشروع شكّلَ وسيلةً للاحتجاج على محو الحيّ عن بكرة أبيه، وتخيّل إعادة بنائه. على الرغم من كلّ ذلك، وبالنسبة للكثيرين، يتمازج الالتزام السياسيّ تجاه يافا مع ولادة فضاءات استهلاك جديدة.

أحد أهمّ النواتج التي تمخّضت عنها أحداث أكتوبر هو إقامة مقهى يافا، ويُعتبر المكتبة التجاريّة الأولى التي أقيمت منذ العام 1948 وتتخصّص في الكتب باللغة العربيّة. مقهى يافا تديره دينا؛ وهي gentrifier يهوديّة، وشريكها الفلسطينيّ في المشروع ميشل الراهب. هذا المقهى فتح الطريق لإقامة مؤسّسات ثقافيّة أخرى تدمج بين الجانب التجاريّ والترفيه والتسلية، بغية استعادة الفضاء الثقافيّ الفلسطينيّ. المقاهي والنوادي التي على شاكلة مقهى أبو ظبي كايماك النباتيّ النزعة، وحانة آنا لؤلؤ الكوزموبوليتيّة، ومقهى سلمى الفلسطينيّ، كلّها تشير إلى الناتج غير المقصود للصراع ولسياسة التهجير الموجّهة نحو الأهداف الربحيّة. المساعي الأخيرة (نحو: "حركيّة فوريّة") تُدخل المزيد من التعقيد على هذه الوشائج، وذلك أنّها توجّه النشاط الثقافيّ والترفيهيّ مباشرة إلى قلب

العمل السياسيّ.[5]

النشاط المناهض للـ gentrification، والثقافة البديلة، يعكسان عمليّة تسييس راديكاليّة للمشهد المدينيّ، ومسارًا مضاداً للاستيطان اليهوديّ المدينيّ. لا تُمْكِن قراءة هذه المسارات كظاهرة منعزلة، بل إنّها تُقرَأ كجزء من إعادة إضفاء المعنى للمدن المختلطة كفضاءات للعمل السياسيّ.

* **د. دانيئيل مونتيريسكو** هو محاضِر وأستاذ في الجامعة الأوروبيّة في بودابست، المجر.

[5] تحت شعار "موسيقى// فنّ// نضال// احتفال مسيّس// المعركة على البيت،" شكّل الحدث مشروعًا مشتركًا لحانة آنا لؤلؤ ومشروع يافا- "سيرة مدينة". أجري الحدث في أيلول من العام 2012 في مسرح السرايا العربيّ- اليهوديّ. وورد في الدعوة: "لمساء واحد سنُحْيي البلدة القديمة في يافا من موتها السرمديّ لمساء أوضح، ولمستقبل متخيَّل أفضل لا يتنازل عن علاقته بالمحيط العربيّ. حركة موسيقى وفنّ واعيين من وين أجوا ولوين رايحين." رصد ريع الحفل لتغطية المصروفات القانونيّة للّجنة الشعبيّة للدفاع عن الأرض والمسكن "دارنا".

للاستزادة في هذا الشأن، راجعوا الموقع التالي:
https://www.facebook.com/events/443623622347895/?ref=ts

المراجع

Barak, T. (2011, December 23). Project Ha-Gar'in. 7 *Yamim*, 24-28.

Eidelman, R. (2007). *The Ghost of Manshia Awakes.* Retrieved from http://roneneidelman.com/?p=191.

Kempinsky, Y. (2011, January 6). The Jewish settlement returns Jaffa to its past glory. *Arutz,* 7. Retrieved from http://www.inn.co.il/News/News.aspx/213792

LeVine, M. (2005). *Overthrowing Geography: Jaffa, Tel-Aviv and the Struggle for Palestine 1880-1948.* University of California Press.

Monterescu, D. (2011). Estranged Natives and Indigenized Immigrants: A Relational Anthropology of Ethnically Mixed Towns in Israel/Palestine. *World Development*, *39*(2), 270-281.

Monterescu, D. (2009a). The Bridled Bride of Palestine: Orientalism, Zionism and the Troubled Urban Imagination. *Identities: Global Studies in Culture and Power, 16*(6), 643-677.

Monterescu, D. (2009b). To Buy or Not to Be: Trespassing the Gated Community. *Public Culture, 21*(2), 403-430.

Monterescu, D. and Shaindlinger, N. (2013). Situational Radicalism: The Israeli “Arab Spring” and the (Un)Making of the Rebel City. *Constellations: An International Journal of Critical and Democratic Theory*, *20*(2), 40-65.

Rabinowitz, D. and Monterescu, D. (2008). Reconfiguring the ‘Mixed Town’: Urban Transformations of Ethno-National Relations in Palestine/Israel. *International Journal of Middle East Studies (IJMES)*, *40*(2), 195-226.

Tel-Aviv-Jaffa Municipality. (2012). Statistical Report. Retrieved from http://www.tel-aviv.gov.il/TheCity/Pages/StatisticalReview2012.aspx

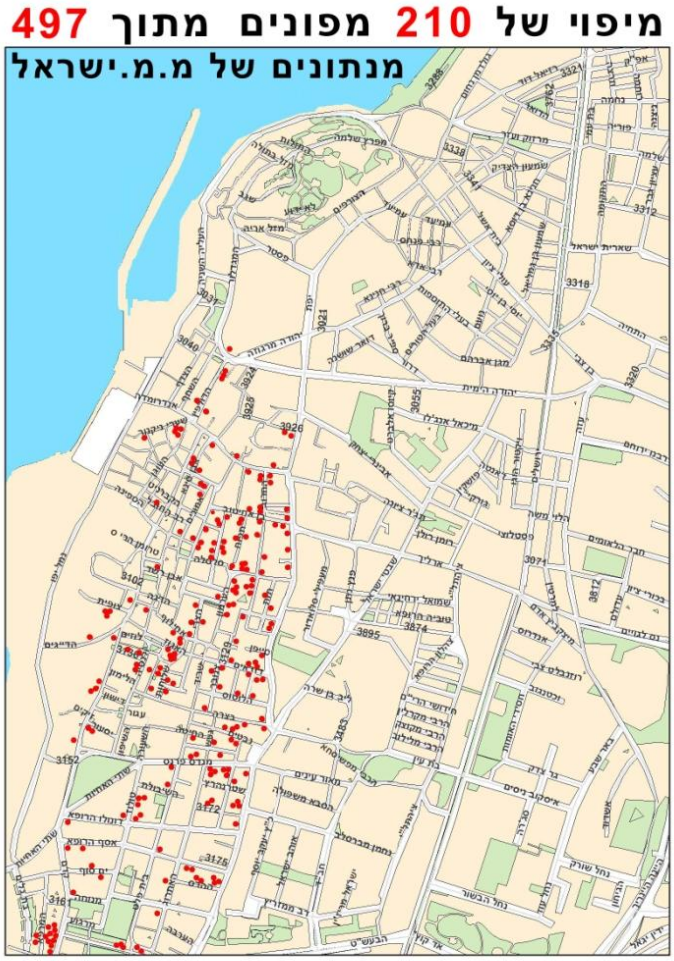

الرسم "1": خريطة مخطّط لدائرة أراضي إسرائيل لإجلاء 497 عائلة فلسطينيّة عن منازلها (جرى توزيعها من قبل اللجنة الشعبيّة للدفاع عن الأرض والمسكن).

الرسم "2": الختم التاريخيّ للجالية اليهوديّة في يافا (1892) تتصدّرها الجملة التوراتيّة: حتّى يكون البحر الكبير حدودكم" (على اليسار)، ولوغو المستوطنة اليهوديّة في يافا (إلى اليمين): "إعادة بناء المجتمع اليهوديّ التوراتيّ- يافا" (2012).

الرسم "3": لوغو اليشيفاه في يافا مبرزًا صورة الحاخام كوك، حاخام مدينة يافا قرابة العام 1904.

الرسم "4": الجرافيتي على الصورة: أيّها المستوطنون اخرجوا من هنا. الخليل ليست هنا. يافا ليست عقارات" (2012).

ساحة المدينة وقرميد الريف

علاء حليحل*

الثقافة بحاجة إلى جمهور، والجمهور يتجمّع -في المعتاد- في المدن. إنّها أبسط معادلة (تبسيطيّة) يمكن للمرء أن يتتبّع بواسطتها أثر العلاقة الجدليّة والمتماسكة بين المدن والفعل الثقافيّ. وحيث تغيب المدينة تنشأ البدائل: دور السينما الصغيرة والمرتجلة في القرى الفلسطينيّة بعد النكبة؛ النوادي المسرحيّة الكثيرة جدًّا التي نشطت في القرى الفلسطينيّة وعملت ضمن البعثات الدينيّة الغربيّة أو المدارس. المسرح من أبرز الأفعال الثقافيّة التي ترتبط بالمدن عادة: العروض اليوميّة أو الأسبوعيّة تعتمد على الجمهور المتدفّق، كما أنّ حركة بيع الكتب تعتمد على جمهور قرّاء واسع يشتري ويقرأ، علاوة على السينما وصالات عرض الفنّ التشكيليّ والعروض الموسيقيّة وغيرها.

ولكن هل ما زلنا بحاجة إلى مدينة من أجل جمهور مُحبّي الثقافة ومستهلكيها؟ ألا تتنقّل المسارح بين المدن والقرى، وكذا معارض الكتب؟ هل تَغَيّر دور المركز التاريخيّ في علاقته مع الضواحي؟ الأرجح أنّه تغيّر، أو أنّه في عمليّة تغيُّرٍ تَحْدث في أوْجِها. وهذه التغييرات في السياق الفلسطينيّ تكتسب خصوصيّة على مستوى النكبة وأفول دَوْر المدن الفلسطينيّة كمراكز ثقافيّة، ولكنّنا نشترك مع العالم بأسره في تأثيرات السايبر والفضاء الإنترنتيّ الذي حوّل غالبيّة أفعالنا إلى فرتواليّة ورقميّة. ليس عليك اليوم أن تكون في ساحة المدينة كي تسمع "الطنين" وتكون جزءًا منه. عليك فقط بوَصلة إنترنت وحساب في "فيسبوك".

لقد برزت عدّة مدن فلسطينيّة في التاريخ الفلسطينيّ المعاصر، واكتسبت رمزيّة وجدانيّة كبيرة بعد النكبة، باعتبارها الشاهد الأقوى على الدمار والخراب: يافا؛ عكّا؛ حيفا؛ اللدّ؛ الرملة... وبالتالي، إنّ الحضور الأكبر للمدن في حياة الفلسطينيّين اليوم يكمن في المخيّلة العامّة والذاكرة المشتهاة. وكأيّ ذاكرة ونوستالجيا، يجدر بنا دائمًا الحذر من المبالغات وكثرة تعداد المناقب، أي إنّ المدينة الفلسطينيّة

المتخيَّلة اليوم هي الحاضنة الأوسع لجيل المثقفين والمثقفات، كما أنّ مسرحيّينا وسينمائيّينا يحاولون دائمًا استحضار المركز الثقافيّ المفقود -سواء أكان على مستوى الإنتاجات أم على مستوى المخيال.

حين كتب غسان كنفاني (العكّيّ) عن العودة إلى حيفا، كتب عمليًّا رثاءً للمدينة الفلسطينيّة التي فتحت ذراعيْها قسرًا للغازي الجديد. تمامًا مثلما كتب طه محمّد علي: "الأرض خائنةٌ/ الأرض لا تحفظُ الودَّ/ والأرضُ لا تُؤتَمَن./ الأرض مومسٌ/ تدير مَرقصًا/ على رصيف ميناء/ تضحك بكلّ اللغاتِ/ وتُلقمُ خصرها لكلِّ وافدٍ". لم يعد مكانٌ للحبيب الذي هجرها، وحين يعود ليُطِلّ عليها تقابله بندقيّة إسرائيليّة وابنٌ مُجنَّد. كما أنّ كتاب توفيق فيّاض "المجموعة 778" يستحضر عكّا كديكور خلّاب لمجموعة فوزي النمر التي لم ترضَ بضياع المدينة وسيطرة الشرطة والشاباك الإسرائيليّين عليها. وفي فيلمه الممتاز "الزمن الباقي"، يستحضر إيليّا سليمان تاريخ الناصرة من لحظة تسليمها وسقوطها عام 1948 إلى الزمن الراهن. وكذا يفعل هاني أبو أسعد في أكثر المَرْثِيَات إضحاكًا سوداويًّا للناصرة في فيلمه "الناصرة 2000". إنّه الزمن الباقي والمتبقّي، زمن لا سيطرة لنا عليه، فقدنا زمامه ولثامه وصرنا ديكورًا له، بدل أن يكون ديكورًا لنا. المدينة حين تُقتل يموت معها الخيال بالأساس. المدينة التي تعتاش على الغربة والفردانيّة هي المحفّز الأكبر على الخيال، وهي القادرة على تحويل هذا الخيال إلى نصّ حيّ يبعث على مزيد من الخيال.

لقد قتل غياب المدينة في فلسطين 48 إحدى أهمّ دعامات الإبداع الثقافيّ واستهلاكه: ساحة المدينة. الساحة التي تغلي وتزبد بالإنتاجات والكتابات والاستعراضات والخلافات والنقاشات. ساحة تلتفّ من حولها المقاهي والمطاعم والمؤسّسات كشرط أساسيّ لبناء الحالة المدينيّة التي يمكن أن ترعى الثقافة. لماذا نحن بحاجة إلى الحالة المدينيّة؟ لأنّ الريف حميميّ أكثر بكثير ممّا ينبغي. الفعل الثقافيّ الجدير هو فعل تقويضيّ واستفزازيّ وسيّال بالضرورة. ساحة المدينة تتّسع لكلّ هذا، ولذلك فهي هامّة وحاسمة.

هذا لا يعني أنّ الريف لا يكون في حالات عديدة المسرحَ الأفضل لمن يريد الكتابة والاختلاء. الريف له إيقاعه الخاصّ وروتينه المختلف. إنّه طافح بمزاياه المغرية، ولكنّه لا يستطيع أن يكون مركزًا يتحلّق حوله الناس. على مثل هذا المركز أن يكون متحرّرًا من الروتين المعيشيّ ومن رتابة الحياة الهادئة. الفعل الثقافيّ هو أبعد ما يكون عن "هدأة البال". إذًا، إنّها ساحة المدينة التي تتمرّد على هذه الفرضيّات، وعليها -في سبيل ذلك- أن تضحّي بكثير من القيم والعادات كي تتحرّر من نفسها ومن

"الثوابت". المدينة الثقافيّة الحقيقيّة هي تلك التي لا ثوابت فيها، ونحن -كشعب يعيش على الثوابت منذ فجر القرن العشرين- علينا أن نعيد النظر في مدننا التي ازدهرت حتّى النكبة: هل كانت مدننا حقيقيّة تسمح بنشوء ساحة مدينة لا ثوابت تحكمها إلاّ الثابت الوحيد في السياق الإبداعيّ: طرح الأسئلة؟

ولأنّ مدننا اليوم ليست مدنًا بأيّ شكل من الأشكال، فإنّ ريفنا كذلك ليس ريفًا بأيّ شكل من الأشكال. نحن نعيش في حيّز جغرافيّ مسخ، بشع إلى أقصى الدرجات. معمارنا هجين حاولنا فيه تقليد اليهود الإسرائيليّين، ولكنّنا فشلنا في ترويض القرميد الأحمر فوق شرفاتنا المُطلّة على حديقة البندورة والباذنجان. لذا، إنّ السؤال عن غياب المدينة لا ينفصل -بنظري- بأيّ شكل من الأشكال عن السؤال الأكثر حرقة وألمًا: السؤال حول ضياع الريف.

كيف يمكن إنشاء مدينة حقيقيّة من دون ريف حقيقيّ؟ من أين سيأتي كتّاب ومخرجو ومبدعات الجيل الجديد إلى المدينة كي يطرحوا الأسئلة الجديدة، إذا لم يأتوا من ريف حقيقيّ؟ سيأتون من جيتوات بالغة الاكتظاظ تائهة بين مقوّماتِ الحداثة الاستهلاكيّة ورغبةٍ جارفة في الهروب من هذه الجيتوات. لكن هذا الهرب لا ينبع من الرغبة في أخذ الدَّوْر المدينيّ المعاصر بكلّ جوانبه؛ إنّه ببساطة هرب بلا بوصلة، هرب مُفجع من حارة أضحت لا تُطاق إلى حارة في مدينة عربيّة أو يهوديّة-عربيّة أو إلى "مدينة" عربيّة، من أجل ظروف معيشيّة ماديّة أفضل. لقد فشل الريف الفلسطينيّ في إسرائيل في التجدّد، ولذلك فنحن عاجزون اليوم عن بناء مدينة فلسطينيّة حقيقيّة متجدّدة.

نحن نرثي المدينة الفلسطينيّة بكلّ مناسبة وفي كلّ بحث أو دراسة، لكنّنا لا نرثي الريف المفقود.

* **علاء حليحل** هو كاتب وصحفيّ ورئيس تحرير موقع "قديتا".

الأنشطة الجـارية في مـركز مــدى

مشروع تداخل الدين بالقومية في الحالة الصهيونية

هو مشروع بحثي مشترك لمدى الكرمل المركز- العربي للأبحاث الاجتماعية التطبيقية، وكلية فلتشر في جامعة تافتس (Fletcher School of Law and Diplomacy).

يقوم المشروع بفحص تداخل الديني بالقومي من منظور مقارن، وذلك من خلال أبحاث تركز على تداخل الادعاءات الدينية بالادعاءات القومية في الصهيونية، فكرا ونهجا. وكذلك من خلال دراسات مقارنة لحالات أخرى يتداخل فيها الديني بالقومي مثل سريلانكا، الهند (حالة حركة الهندوفتا) وصربيا كما وستُدرَس حالتا جنوب أفريقيا وأيرلندا للاستفادة من منها.

يستمر المشروع، الذي بدأ في أكتوبر 2012 ، ثلاث سنوات وتعقد خلاله عدة ورشات بحثية دولية ومحلية، يقدم بها الباحثون أبحاثهم وتتم مناقشتها مع باحثين آخرين، ليستمروا في إجراء دراساتهم حتى نهاية السنة الثانية للمشروع ، بينما تستغل السنة الثالثة لإنتاج كتاب يشمل مقالات جميع الباحثين. ويُعقد في نهاية المشروع مؤتمران دوليان أحدهما في مدى الكرمل، يتركّز بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي ولكن من منظور مقارن، وآخر في جامعة تافتس بحيث يكون التشديد به على التبصرات الدولية لتداخل الدين بالقومية.

يشارك في المشروع مجموعة من الباحثين الفلسطينيين والإسرائيليين المهتمين بالشأن الإسرائيلي والفلسطيني وكذلك باحثون دوليون، ويدار المشروع من مدى الكرمل ومن كلية فلتشر بالتوازي، حيث تعقد الورشات البحثية المتعلقة بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني في الداخل برعاية مدى الكرمل – حيفا، بينما تعقد الورشات البحثية المتعلقة بالصراعات الدولية الأخرى في جامعة تافتس برعاية كلية فلتشر، وفي مواقع أخرى مثل الهند وصربيا.

عقدت الورشة الأولى في نهاية آذار 2013 في كلية فلتشر في جامعة تافتس ، وعقدت الورشة الثانية في 24-25 أكتوبر 2013 في الناصرة وستقام ورشة ثالثة حول تأثير تداخل الإدعاءات الدينية بالادعاءات القومية على تبرير العنف في الحالة الإسرائيلية، في نيسان 2014 في القدس وسيُدعى لها باحثون دوليون أيضا. وستعقد ورشة حول تداخل الديني يالقومي في السياق الفلسطيني وهو سياق يختلف تمامًا عن السياق الإسرائيلي في خريف 2014.

يدير المشروع برفسور نديم روحانا وبروفسور نادرة شلهوب كيفوركيان وتنسق المشروع عرين هواري.

المجموعات البحثية

أطلق مركز "مدى الكرمل" مجموعتَيْ بحث، تتناول كل مجموعة واحدة من الموضوعات البحثية التالية:

1. الحركة الإسلامية في الدولة اليهودية: نظرة مقارنة، يديرها د. مهند مصطفى

تناقش مجموعة البحث وتحلل الخطاب السياسي والفكري للتيار الإسلامي في إسرائيل، بحركتيه الإسلاميتين: الحركة الإسلامية التي تخوض انتخابات البرلمان الإسرائيلي، وتلك التي لا تخوض الانتخابات، مع التأكيد أن قضية خوض انتخابات الكنيست هي واحدة من قضايا عديدة تختلف فيهما الحركتان الإسلاميتان. سيُوَظَّف في تحليل الخطاب السياسي للحركة الإسلامية في إسرائيل المنهجية المقارنة مع الإسلام السياسي في العالم العربي، وهو جانب لم يبحث سابقاً، مما من شأنه ان يعمق الفهم للخطاب السياسي للتيار الإسلامي في إسرائيل.

2. مجموعة الدروز في إسرائيل: بين القومي والمدني، يديرها د. يسري خيزران

مجموعة البحث هذه ستحاول إعادة استقراء واقع الدروز داخل إسرائيل من منظور جديد لا يقوم على اعتماد الرؤية المؤسساتية، إنما على تحليل السياسة الرسمية للدولة تجاه الدروز في المجال السياسي،

التجنيد للجيش، التعليم، مصادرة الأراضي، التمثيل في الجهاز الإداري للدولة والأهم من ذلك إعادة صياغة الذاكرة الجماعية للدروز من منطلقات الفكر الصهيوني.
وبهذا المعنى، فإن مجموعة البحث التي ستنطلق بإشراف مدى الكرمل ستعمل على تفكيك الكينونة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع الدرزي، بعيدًا عن الأدلجة أو المؤسساتية، إنما اعتمادًا على الحيادية والموضوعية وتصوير الواقع التاريخي والحالي في ظل رؤية جديدة ترفض القبول بمسلّمات عقلنة الأمر الواقع.

هذا وقد دعا مركز "مدى الكرمل" طلاب وطالبات الدراسات العليا والباحثين والباحثات للاشتراك في المجموعات البحثية. تتكون كل مجموعة بحثية من ثمانية إلى عشرة مشتركين. تعقد كل مجموعة عشرة لقاءات، لقاء واحد كل شهر، ويتخلل اللقاء قراءات نصوص فكرية، سياسية وبحثية ذات صلة، واستضافة محاضرين في المجال.

يدفع "مدى الكرمل" منحة بحثية لكل مشارك مقابل اشتراكه في لقاءات المجموعة وكتابة ورقة بحثية صالحة للنشر، بحيث يقوم المركز بإصدارها في كتاب بحثي محكّم (مع إمكانية إصدارها باللغة الانجليزية أيضا).